

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية

"دراسة حالة لعينة من أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية
بولاية إيليزي"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبتان:
حورية بن عبد الحاكم
مروة بيقة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان ببة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي (الجزائر)
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية

"دراسة حالة لعينة من أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية
بولاية إيليزي"

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبتان:
حورية بن عبد الحاكم
مروة بيقه

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
شين خثير	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
إيمان ببة	أستاذ محاضر "أ"	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
حميداتونصر	أستاذ محاضر "ب"	المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الإهداء

أولاً لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك، الحمد لله ربي ومهما حمدنا
لن نستوفي حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى اللذان لم تكتمل فرحتي بدونهما. واللذان كانت نصائحهما ودعواتهما ترافقني في كل
مكان طيب الله ثراهما جدتي وجدي جعل الله هذا العمل صدقة جارية لكما أينما
كنتما.

إلى الحرف اللامتناهي من الحب والرقّة والحنان والتي بحنانها ارتويت ويدفئها احتमित
وبنورها اهتديت وببصرها اقتديت ولحقها ما وفيت، إلى من يشتهي اللسان نطقها
وترفرف العين من وحشتها والتي كانت تتمنى رؤيتي وأنا أحقق هذا النجاح وشاء الله أن
يأتي هذا اليوم ..إليك أُمي

إلى درعي الذي به احتमित وكان سنداً وضحي طيلة دربي الدراسي، ورباني على مكارم
الأخلاق مثلي الأعلى وقدوتي الحسنة ...إليك أُمي
إلى فقيدة قلبي وأستاذتي طيب الله ثراك بيقّة نجاة جعل الله قبرك روضة من رياض
الجنة

وإلى أعز وأغلى هبة من الخالق إلى الذين لا تكتمل سعادتي إلا معهم إليكم إخواني
وأخواتي وخاصة حسن ونصيرة ويمينة.

إلى من علمني حروفاً من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في
العلم للصهر الكريم.... أقامة محمد

وإلى من سرنا سويّا ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد
ونحن نقطف زهرة تعلمنا صديقتي.... مروة بيقّة

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلة الله العلي أن ينفعنا به ويمدنا
بتوفيّقه.

حورية بن عبد الحاكم

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:
أهدي هذا العمل وثمرة جهدي إلى أغلى ما لدي في الكون، والتي كان لها
الفضل في تشجيعي والدعاء لي، والتي هي سبب وجودي وسر نجاحي في
هذه الحياة إلى...أمي العزيزة حفظها الله.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. وإلى من علمني العطاء بدونا انتظار.. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا
قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها
اليوم وفي الغد وإلى الأبد ... إلى والدي العزيز.

إلى مسك البيت جدي وجدتي أطال الله في عمرهما.
إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار أخوة فعرفوا معنى الأخوة، إخوتي
الأحباء: عبد المعز، محمد الشريف، محمد ياسر، عبد الله، والبرعم عبد
الصمد.

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم.
إلى من أفقدتها في مواجهة الصعاب ولم تمهلها الدنيا لأرتوي من حناها، والتي كانت
تنتظر لحظة وصولي إلى هذا المشوار.... عمتي نجاة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.
إلى حورية بن عبد الحاكم، رفيقة الكفاح التي لم تبخل بوقت وجهده لمساعدتي.
وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام هذه الدراسة، سائلة
المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

مروة بيقة

شكرو عرفان

أول من يشكرو ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والأخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأظهر التسليم، أرسله بقرانه المبين، فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية إلى هذه حتى هذه اللحظة. كما نرفع كلمة شكر إلى:

الدكتورة المشرفة "إيمان ببة" على كل ما قدمته لنا من توجيهات، ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

وأعضاء لجنة المناقشة حفظهم الله لتفضلهم بقبول المناقشة.

كما نشكر كل من لبي طلبنا بقبول استمارة الاستبيان من قريب ومن بعيد ومد يد العون لنا سائلين الله عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء.

كما لا ننسى في الأخير أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة في أي مكان ولا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد في الجانب النظري من الدراسة على المنهج الوصفي من أجل رصد أهم المفاهيم النظرية حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية ومختلف المفاهيم المرتبطة بهما، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على أداة الاستبيان، لجمع بيانات حول عينة مكونة من 75 مالك لنشاط اقتصادي غير رسمي بولاية إيليزي. بعد تحليل وتفسير نتائج إجابات أفراد العينة واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى أن أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية يساهمون بشكل كبير في التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، وهذا ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية، كما أظهرت الدراسة بأنه لا يوجد فروق في مستوى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي حسب متغير الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط ومكان ممارسة النشاط.

الكلمات المفتاحية: نشاط اقتصادي؛ اقتصاد رسمي؛ اقتصاد غير رسمي؛ تنمية؛ تنمية اقتصادية.

Abstract:

The study aims to know the role of the informal economy in the economic development of the state of Illizi, To achieve this goal, use the descriptive approach in the theoretical side of the study to monitor the most important theoretical concepts about the informal economy, economic development and the various concepts associated with them. On the practical side, the questionnaire was used to collect data on a sample of 75 owners of informal economic activity in Illizi.

After analyzing and interpreting the results of the answers of the study sample, and testing hypotheses, the study found that the owners of informal economic activities contribute significantly to the economic development of the state of Illizi, and this indicates a positive and strong correlation between the informal economy and economic development. The study also showed that there were no differences in the level of practice of informal economic activities in Illizi according to the variable of sex, age, educational level, marital status, number of family members, type of activity and place of activity.

Keywords: Economic Activity; Formal Economy; Informal Economy; Development; Economic Development.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	إهداء
III	شكر وعرفان
VI	الملخص
V	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VII	قائمة الملاحق
- أ -	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة للاقتصاد غير الرسمي والتنمية
02	الاقتصادية
03	تمهيد
03	المبحث الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية
03	المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي
07	الفرع الأول: تعريف الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه
08	الفرع الثاني: أنواع الاقتصاد غير الرسمي
12	الفرع الثالث: أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي
13	الفرع الرابع: مصادر الاقتصاد غير الرسمي
14	الفرع الخامس: مناهج تقدير الاقتصاد غير الرسمي
14	المطلب الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية
19	الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية
23	الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية الاقتصادية ومظاهرها
31	الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها
31	المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية
32	الفرع الأول: الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية
33	الفرع الثاني: الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية
33	المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية
	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

39	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
41	المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة
45	خلاصة الفصل
46	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية
48	الاقتصادية
49	تمهيد
49	المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية
49	المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة وتحديد عينة وأداة الدراسة
49	الفرع الأول: طريقة اختيار مجتمع عينة الدراسة
49	الفرع الثاني: تصميم أداة الدراسة
	الفرع الثالث: التأكد من صدق وثبات الاستبيان
54	المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حول المتغيرات الشخصية
58	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية
59	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول الاقتصاد غير
59	الرسمي
59	الفرع الأول: وصف آراء العينة حول الاقتصاد غير الرسمي
64	الفرع الثاني: وصف آراء العينة حول التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي
67	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار الفروق واختبار الفرضيات
67	الفرع الأول: اختبار طبيعة توزيع البيانات
70	الفرع الثاني: اختبار الفروق الإحصائية
72	الفرع الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
74	خلاصة الفصل
75	الخاتمة
76	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
05	الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي	1 - 1
13 - 12	أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي	2 - 1
45 - 44 - 43	عرض الدراسات السابقة	3 - 1
49	مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي	1 - 2
50	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	2 - 2
51	معاملات ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور الأول	3 - 2
52	معاملات ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور الثاني	4 - 2
53	مدى ارتباط الدرجة الكلية لمحاور الاستبيان	5 - 2
53	معاملات الثبات ألفا كرونباخ	6 - 2
54	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	7 - 2
55	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	8 - 2
55	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	9 - 2
56	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	10 - 2
56	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة	11 - 2
57	توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع النشاط	12 - 2
58	توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان ممارسة النشاط	13 - 2
59	المتوسط المرجح	14 - 2
61-60-59	وصف آراء أفراد العينة حول الاقتصاد غير الرسمي	15 - 2
65-64	وصف آراء أفراد العينة حول التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي	16 - 2
67	نتائج إجابات أفراد العينة حول ممارسة الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية	17 - 2
68	اختبار طبيعة التوزيع باستخدام اختبار كلمجروف- سمروف للمحور الأول	18 - 2
70	نتائج اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والجنس ومكان ممارسة النشاط	19 - 2
70	نتائج اختبار الفروق بين مستوى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والسن، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط	20 - 2

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	مجموعة الأنشطة غير الرسمية	1 - 1
08	العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي	2 - 1

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استمارة الاستبيان
02	مصفوفة الارتباط
03	ألفا كرونباخ
04	اختبار طبيعة التوزيع
05	اختبار الفروق حسب الجنس
06	اختبار الفروق حسب مكان ممارسة النشاط
07	اختبار الفروق حسب السن
08	اختبار الفروق حسب المستوى التعليمي
09	اختبار الفروق حسب عدد أفراد الأسرة
10	اختبار الفروق حسب نوع النشاط

مقدمة

■ توطئة:

يحتل الاقتصاد مكانة هامة لدى الأفراد، حيث تختلف تلك الاهتمامات من فرد لآخر، وعليه فإن الاقتصاد يرتبط بشكل مباشر بحياة الإنسان اليومية وتطلعاته وطموحاته المستمرة. ومن أجل ذلك يسعى الفرد للحصول على مورد دخل من خلال استغلال كافة الموارد المتاحة لتلبية احتياجاته اليومية، وفي هذا الصدد يجد الفرد نفسه أمام التوجه للعمل في القطاع الرسمي كشغل وظيفة في القطاع العام أو الخاص، أو إنشاء مشروعه الخاص ضمن إطار رسمي أو حتى غير رسمي في حال عدم امتلاكه لكفاءات وإمكانيات وظيفية أو غياب فرص العمل.

في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب خاصة خريجي الجامعات، والظروف الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، سادت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وهذا الأخير أصبح ملازما جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، إن لم نقل مكملًا ومنافسًا له، حيث اعتبر أحد أهم الظواهر التي فرضت نفسها في العقود الأخيرة على الصعيدين العالمي والمحلي بشكل لافت للانتباه، مما جعل العديد من حكومات الدول تصب اهتماما كبيرا على دراسة هذه الظاهرة المتنامية بشكل ملفت للنظر.

حيث تعاني الدول النامية بدرجات متفاوتة من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وأضحى الحديث عنها ذو أهمية كبيرة نتيجة لتفاقم الأزمات الاجتماعية كالبطالة والفقر والتضخم. وفي هذا الإطار سيتم التركيز على دراسة الاقتصاد غير الرسمي بغية توضيح درجة مساهمته في التنمية الاقتصادية، من خلال التطرق لأهم ما توصل إليه الباحثون في الدراسات النظرية والتطبيقية التي عالجت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتأثيراته على اقتصاديات الدول والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها. وعليه تم طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية**

الاقتصادية بولاية إيليزي؟

بغية لتسهيل عملية دراسة الإشكالية السابقة، تم تقسيمها للساؤلات الفرعية التالية:

- ما درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي؟
- ما هو مستوى التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي؟
- ما العلاقة الموجودة بين الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والتنمية الاقتصادية بولاية إيليزي؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي حسب (جنس، سن، مستوى تعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع نشاط، مكان ممارسة النشاط) أفراد عينة الدراس

■ الفرضيات الفرعية:

- **الفرضية الأولى:** تسيطر أغلب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشكل كبير بولاية ايليزي، ويزداد انتشارها وتوسعها سنويا مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الرسمية بذات الولاية.
- **الفرضية الثانية:** مستوى التنمية الاقتصادية يعرف ارتفاع كبير بولاية ايليزي بسبب انتشار الأنشطة غير الرسمية.
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية موجبة بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومعدلات التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي، أي كلما زادت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية زادت التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد فروق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية ايليزي تختلف حسب (جنس، سن، مستوى تعليمي، حالة اجتماعية، نوع النشاط) أفراد عينة الدراسة.

■ أهمية الدراسة:

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع الأساسية والهامة التي تعالج بحساسية وتحفظ في الدراسات الأكاديمية نظرا لطبيعة هذا النشاط الذي ينظر إليه من طرف الكثيرين بأنه غير قانوني، مما يجعله موضوع ذو أهمية بالغة ويحتاج لمزيد من الدراسة، بغية التوصل إلى نتائج علمية تسمح بإمكانية النظر إلى الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بديل فعال وتنتج عنه عوائد مالية، وأثار اقتصادية واجتماعية تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

■ أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف العامة للدراسة فيما يلي:

- التعرف على الاقتصاد غير الرسمي باعتباره أحد قضايا العصر الأكثر انتشارا في العالم.
- توضيح مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في تعزيز التنمية الاقتصادية؛
- تحديد الأسباب الرئيسية لنمو واتساع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي؛
- توضيح سبل الاستفادة من الاقتصاد غير الرسمي وطرق توجيه الأفراد نحو الاقتصاد الرسمي.

■ مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- توجد العديد من الأسباب التي ساهمت في اختيار الموضوع الحالي للدراسة، نذكر أهمها فيما يلي:
- تطرق أغلب الدراسات السابقة لموضوع الاقتصاد غير الرسمي من جوانب سلبية بشكل أكبر وإهمال جوانبه الإيجابية؛

- الرغبة في التوجه نحو دراسة المواضيع الحديثة التي تلامس واقع ولاية إيليزي، والأكثر تأثيراً على المجتمعات النامية؛
- إضافة بصمة بحثية جديدة حول موضوع الاقتصاد غير الرسمي؛
- اعتبار الموضوع مجالاً خصبا للدراسة.
- منهجية الدراسة وأداة الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي في جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، حيث جمعت البيانات التي تخدم هدف الدراسة باستخدام أداة الاستبيان، وزع على عينة مكونة من 75 صاحب نشاط اقتصادي غير رسمي على مستوى ولاية إيليزي.
- حدود الدراسة:
 - الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة قصدية من الأفراد الذين يمارسون الأنشطة غير الرسمية بولاية إيليزي.
 - الحدود الزمانية: من 20 أكتوبر 2023 إلى غاية 24 أبريل 2024.
- صعوبات الدراسة:
 - صعوبة الوصول لأفراد عينة الدراسة كونها عينة قصدية؛
 - صعوبة تجاوب بعض من أفراد العينة نظراً لتخوفهم من قوانين الدولة، في ظل ممارستهم لأنشطة غير رسمية.
- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على طريقة IMRAD، حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

 - الفصل الأول : تم التطرق فيه إلى الجانب النظري من الموضوع، وقسم لمبحثين، المبحث الأول لمحة عامة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية وقسم أيضاً إلى ثلاث مطالب، الطلب الأول ماهية الاقتصاد غير الرسمي، والمطلب الثاني أساسيات حول التنمية الاقتصادية، أما المطلب الثالث آثار الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الاقتصاد غير الرسمي ومساهمته في التنمية الاقتصادية.

- الفصل الثاني: خصص لعرض محتوى الدراسة من جانبها التطبيقي، وقسم لمبحثين، المبحث الأول تم التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في أداة الاستبيان والطريقة الـ SPSS لدراسته إحصائياً، أما المبحث الثاني تضمن نتائج الدراسة ومناقشتها، واختبار الفرضيات، وفي الأخير خلاصة للفصل، وفي خاتمة الدراسة تم عرض أهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات
السابقة للاقتصاد غير الرسمي
والتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي من المواضيع التي أثارت الجدل بين الباحثين في الميدان الاقتصادي، بحيث يعتبر حقيقة واقعية لها تأثيرات مختلف على الاقتصاديات في كل بلدان العالم، كما يظهر تأثيرها بشكل كبير على التنمية الاقتصادية بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة؛ وهذا ما أسهم في تعدد الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي وظهور عدة تسميات له، وكذا اختلاف الدراسات والباحثين في جعلها تتماشى مع التغيرات الحاصلة في المجتمعات. وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية الاقتصاد غير الرسمي، من أجل إبراز الاختلاف بينه وبين الاقتصاد الرسمي، إضافة لذلك سيتم عرض الجانب النظري لأساسيات التنمية الاقتصادية وبيان العلاقة التي تربطها بالاقتصاد غير الرسمي.

المبحث الأول: لمحة عامة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لكل من الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية، بحيث يعتبران من المؤشرات الهامة الأكثر جدلا لدى مختلف المختصين والتي أثارت ضجة في الميدان الاقتصادي لمدى مساهمتهما في تحريك عجلة الاقتصاد.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

يوجد نوعان من الاقتصاد هما الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي، بحيث سنتطرق لتعريف كل منهما على حدى، وفي هذا السياق سيتم توضيح أهم الفروقات الموجودة بينهما، إضافة إلى ذكر خصائص ومكونات الاقتصاد غير الرسمي.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي وخصائصه

أولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

- تعريف الاقتصاد الرسمي: على النقيض من الاقتصاد غير الرسمي، فهو جزء من الاقتصاد الذي تدركه الحكومة تمام والذي تنظمه السلطات الحكومية، لاسيما في مجالات قانون العقود والشركات والضرائب وقانون العمل.¹
- تعريف الاقتصاد غير الرسمي: تعددت وتنوعت تسميات هذه الظاهرة، محاولة الوصول إلى إيجاد وصف شامل لها نذكر منها: الاقتصاد غيرا لرسمي، الاقتصاد غير مصرح، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد المغمور، اقتصاد تحت الماء، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد المستقل، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد الهامشي، الاقتصاد غير مرئي، الاقتصاد المضاد، الاقتصاد غير القانوني، الاقتصاد غير مسجل، الاقتصاد غير مرصود، الاقتصاد تحت الأرض، الاقتصاد الثانوي، الاقتصاد المزدوج، الاقتصاد الغامض، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد المحيطي، اقتصاد الظل. هذا ما أدى إلى اختلاف التعاريف باختلاف المختصين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية نذكر منها:

- تعريف مكتب العمل الدولي "BIT": يعتبر اقتصاد غير رسمي إذا توفرت فيه 07 شروط (دراسة كينيا):²

- سهولة دخول السوق؛
- استعمال الموارد المحلية الخاصة؛
- الملكية العائلية للمؤسسة؛
- نشاطات على نطاق صغير؛

¹<http://www.unescwa.org>, 2023/12/03, 17 :59.

² ميمونة داودي، عبد الحكيم بزاوية، أثار وسلبات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 01، العدد 02، جامعة ابن خلدون، المركز الجامعي أحمد زبانة، تيارت، غليزان، الجزائر، 2018، ص 58.

- الاعتماد على اليد العاملة؛
- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي؛
- أسواق ذات المنافسة غير منظمة؛
- تعريف البنك العالمي للقطاع غير الرسمي: فقد حدده بثلاث خصائص:¹
 - أنه وظيفة غير مصرحة؛
 - أنها لا تستفيد من الانتساب في صندوق الضمان الاجتماعي؛
 - حجم المنشأة يبقى صغيرا؛
- عرف فريدريك شنيدر سنة 2002: الاقتصاد الخفي بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات يتولد عنها دخول غير مسجلة لدى السلطات الضريبية وتتم هذه الأنشطة إما نقداً أو بالمقايضة.²
- عرف فيتوتانزي سنة 1996: الاقتصاد الخفي على أنه مجموعة من الدخول المكتسبة غير المبلغية للسلطات الضريبية أو مجموعة الدخول المكتسبة غير الواردة في الحسابات القومية.³
- عرفه كيت هارت K. HART: فقد طرح مشكل الدخل أو العائد غير الرسمي كدخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي وذلك أمام مشكلة التضخم وضعف المداخيل، وبالتالي فقد أشار "K.HART" هنا إلى التحليل على مستوى العائلات، حيث يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر رسمي ودخل ذو مصدر غير رسمي، بمعنى آخر وجود عمل مزدوج للفرد (عمل رسمي وعمل غير رسمي)، مثلاً عمل شخص في إدارة مؤسسة ما بصفة رسمية وعمل آخر يقوم به كسياقة سيارة أجرة، وهذا ما يعرف بازدواجية العمل.⁴
- تعريف منظمة العمل الدولية سنة 1991، عرف هذا القطاع تحت مسمى القطاع غير الرسمي والذي يتكون من كيانات أو أنشطة اقتصادية صغيرة الحجم، مكونة من أشخاص يعملون لحسابهم الخاص، إما في مجال عمل عائلي

¹ دلال بن سميعة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37/36، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 407.

² أمينة رباعي، ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، في نقود ومالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر، 2014/2015، ص 6.

³ أمينة رباعي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

⁴ حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013/2014، ص 19.

أو مؤسسة محدودة من حيث عدد العمال ويتسم هذا القطاع بميزات مثل صغير وحجم رأس المال واستخدام التكنولوجيا القديمة والوصول إلى الأسواق والمؤسسات دون اعتماد معرف رسمي.¹

من خلال التعاريف السابقة نستخلص تعريف الاقتصاد غير الرسمي: " هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية غير خاضعة للضريبة ولا لقوانين السلطات الحكومية، يمارسها شخص أو مجموعة من الأشخاص بهدف زيادة رأس مالهم".

■ الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي: يمكن توضيح أهم الفروق حسب المعايير الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): يمثل الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي

المعايير	الاقتصاد الرسمي	الاقتصاد غير الرسمي
المعنى	يشمل الشركات الرسمية والأنشطة الاقتصادية التي تشرف عليها الحكومة	يشمل كل المؤسسات التي لا تخضع ولا تشرف عليها الحكومة
استحقاقات الضمان الاجتماعي	جميع العاملين في هذا القطاع يحصلون على مزايا الضمان الاجتماعي	جميع العاملين في هذا القطاع لا ينتسبون للضمان الاجتماعي ولا يحصلون على مزاياه
الأجر	منظم ويزيد حسب الرتب الوظيفية	غير منظم ويتغير حسب الظروف البيئية
الحماية	ساعات العمل ثابتة والشعور بالأمان الوظيفي	ساعات العمل متغيرة وعدم وجود الأمان
الضرائب	مرخص ومسؤول عن دفع الضريبة	ليس لديه أي ضريبة

المصدر:

<https://www.geeksforgeeks.org>, 2023/12/03, 17:47.

الجدول أعلاه يمثل الفرق بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بحسب المعايير التي تحدده وتوضحه بشكل مبسط، إلا أنهما تربطهما علاقة التي نوضحها في النقاط التالية:²

- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة؛
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية؛

¹ الإدارة المركزية للدراسات الاقتصادية، احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي، ورقة بحثية، تونس، ديسمبر 2019، ص3.

² حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص25.

- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.
- ثانيا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي: تعددت الخصائص حسب¹
- 1/ وفقا لمنظمة العمل الدولية فالخصائص الرئيسية للاقتصاد غير الرسمي هي:
 - الدخل المنخفض: بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لا تفرض عليها ضرائب.
 - عدم توفر الأمان الوظيفي: احتمال التعرض للطرد في أي وقت.
 - التمييز: بين الأطفال والنساء والشباب.
 - طول ساعات العمل: بسبب الدخل المنخفض والاعتماد على الأعمال كثيفة اليد العاملة.
 - قلة الانضمام إلى الضمان الاجتماعي أو عدمه: فالعاملون لا يتمتعون بالتأمين الصحي، ولا يستفيدون من منح التقاعد أو التأمين على الأمراض أو البطالة.
 - انخفاض مستوى التدريب: يتم التدريب على يد صاحب العمل والمالك.
 - انعدام السلامة المهنية: بسبب تردي ظروف وشروط العمل.
 - انعدام أو قلة التمثيل العمالي (النقابات العمالية).
- 2/ يمكن تحديد خصائص أخرى نذكرها كما يلي:²
 - قطاع يعتمد على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ويحوي الكثير من المتناقضات؛
 - أنه مأوى لأنشطة مشروعة وغير المشروعة والتي تدر دخلا مشروعا كان أو غير مشروع؛
 - يتسم بصغر الحجم غالبا، سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشأة أو عدد العاملين وحجم الإنتاج فغالبا ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية؛
 - يستخدم تكنولوجيا كثيفة العمل، ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي، وأما تكنولوجيا الأنشطة الإنتاجية فغالبا ما تكون بسيطة، معتمدة على الموارد المحلية؛
 - قطاع غير منظم وأسواقه تنافسية غير منظمة وتتفاوت درجة التنظيم بحسب التزامها بالإجراءات الرسمية والنظامية؛

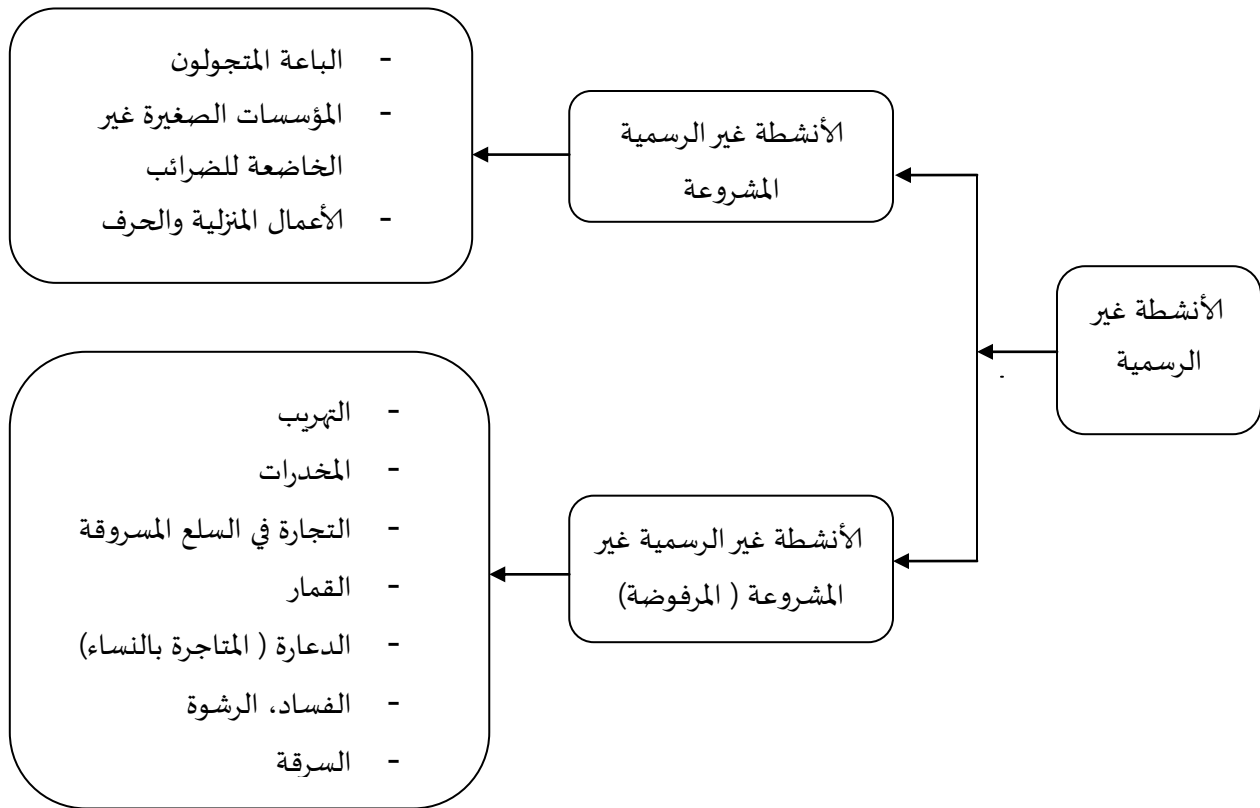
¹ رشيدة حمودة، إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص 16.

² أمينة رباعي، مرجع سبق ذكره، ص: 12-14.

الفرع الثاني: أنواع الاقتصاد غير الرسمي

يمكن تصنيف أنواع الاقتصاد غير الرسمي إلى أنشطة خفية مشروعة وأنشطة خفية غير مشروعة حسب ماهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): يمثل مجموعة الأنشطة غير الرسمية



المصدر: حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف

الموازي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة

الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2014/2013 ص36.

- الاقتصاد الخفي المشروع: وهو نشاط اقتصادي ينتج سلع وخدمات لا تخالف القانون ولا تخالف نظام الدولة ومشروعة والتي لا تعلم بها الدولة ولا تسجل ضمن حسابات الدخل القومي كالمشروعات الصغيرة، والقطاعات المهنية والحرفية¹.

¹ رائد جواد كاظم الجناحي، الاقتصاد الخفي وأثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 39، كلية الاقتصاد والإدارة- جامعة واسط، الكوفة، العراق، 2021، ص323.

• الاقتصاد الخفي غير المشروع: وهو اقتصاد ينتج سلع وخدمات مخالفة لقوانين الدولة وغير مشروعة ويقسم إلى ثلاثة أنواع هي:¹

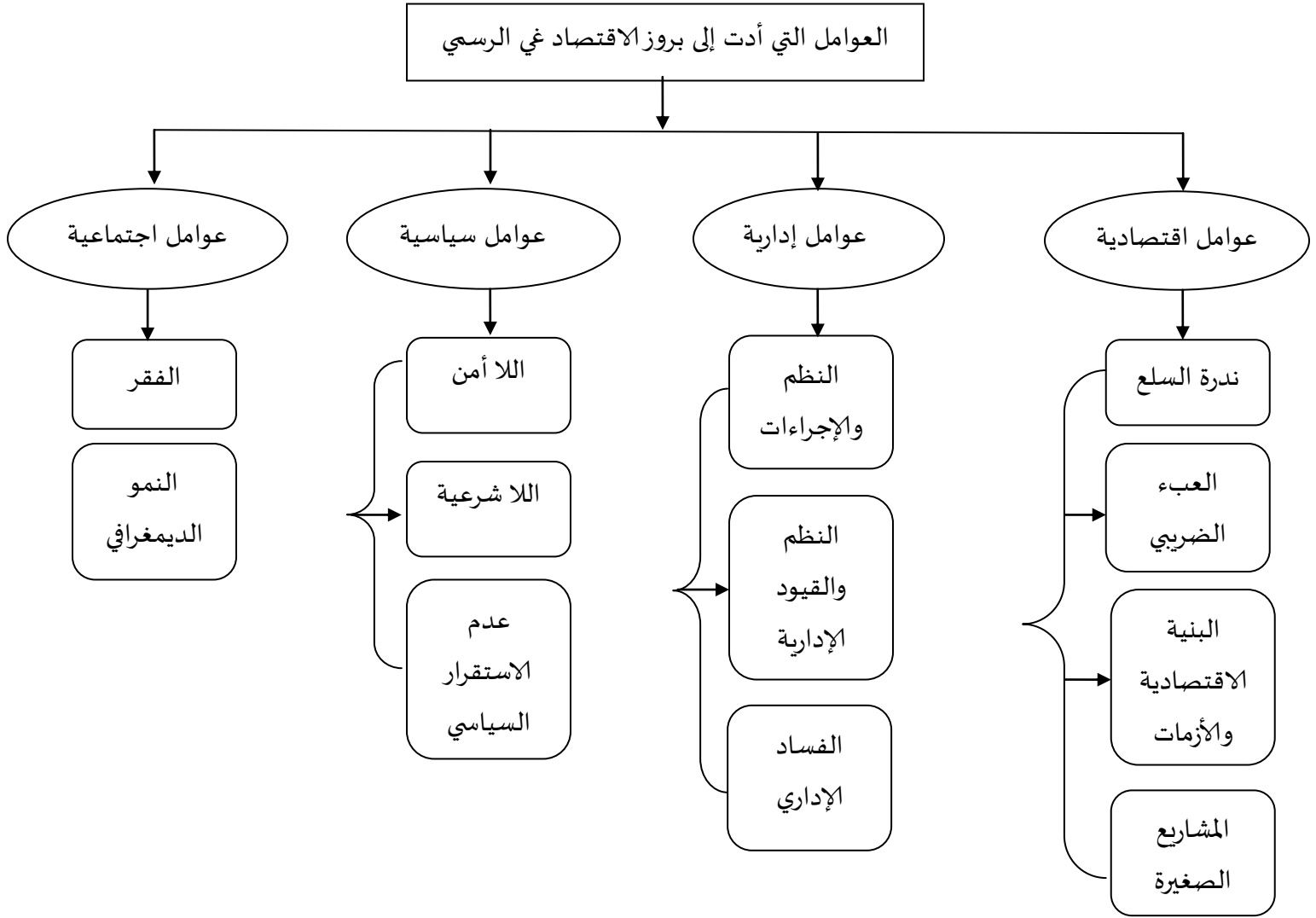
- الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلع وخدمات غير مشروعة كتهريب المخدرات، وتصنيع الخمور في البلدان الإسلامية سرا، الاتجار بالأعضاء البشرية، غسيل الأموال، تهريب السلع المحظورة والمسروقة والأثرية، تهريب الأموال، الفساد الإداري والمالي.
- الأنشطة الاقتصادية المخالفة لقوانين أنظمة الدول كأنشطة القمار، الرشوة، السوق السوداء بكل أنواعها، سوق جني العملات الأجنبية المخالفة للتعليمات والقوانين والتي تضر البلد.
- الأنشطة الاقتصادية التي تخالف قوانين العمل والهجرة والعمالة المخالفة لشروط الصحة والأمان من الناحية المهنية والعمرية، كعمالة أطفال في بيئة غير صحية وغير آمنة، والعمال الذين يعملون في ظروف غير صحية، وعمل النساء في مهن وظروف غير صحية لا يتحملها حتى الرجال أو عمل النساء في بيئة غير مناسبة كالدعارة وبنات الليل وتهريب العمالة بطرق ومساكن غير شرعية كالأجنيين.

الفرع الثالث: أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي

يمكن حصر أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي واستفحاله وإيجازها في الشكل التالي:

¹ رائد جواد كاظم الجناحي، مرجع سبق ذكره ص 323، 324.

الشكل رقم (2-1): العوامل التي أدت إلى بروز الاقتصاد غير الرسمي



المصدر: عبد الحكيم بزاوية، ميمونة داودي، أثار وسلبات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،

مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 01، العدد 02، جامعة ابن خلدون، المركز الجامعي أحمد زبانه، تيارت، غليزان، الجزائر، 2018، ص 60.

• العوامل الاقتصادية: ونذكر منها ما يلي:¹

- ندرة السلع: فمن أحد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية، وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي

¹ حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 27- 31.

تتولى الحكومة الإشراف عليها. بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب ولا يعكس مستوى الندرة

- ، فالسلع الأساسية تباع بأسعار مدعمة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، ويؤدي ذلك إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي.
- **العبء الضريبي:** تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين ونمو الاقتصاد الخفي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتسرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب وكافة المخاطر الأخرى، وبين الدخل الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة.
- **البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:** هناك جملة أخرى من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي و المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية، حيث مما لاشك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات والتسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة، ... كل هذا ساهم في زيادة وتوزيع الاقتصاد الغير الرسمي. وإضافة إلى أثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، مثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في كثير من الدول الآسيوية أثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، وأدى إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي بشكل كبير، ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مدا خيل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل وتحسينه.
- دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي: تعتبر المشروعات الصغيرة مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو وازدهار الاقتصاد الخفي، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.
- **العوامل الإدارية:** تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم، وتنحصر هذه العوامل في:¹

¹ حورية بورعدة ، مرجع سبق ذكره، ص 31-34

- **النظم والإجراءات الإدارية:** إن تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين والمتمثلة في استخراج الوثائق مروراً بإيداعها حتى مرحلة الوصول على السجل التجاري ورخصة الاعتماد، وكذا إجراءات الحصول على قروض بنكية، فإن هذا الأمر أعقد من سابقه وتشكل الضمانات التي تطلبها المصارف الحاجز الأكبر في ذلك، كل هذه الإجراءات تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو استثمار مما يدفع بهم إلى محاولة التهرب من رقابة الدولة ومن الخضوع للتسجيل الرسمي والإجراءات الإدارية.
- **النظم والقيود الحكومية:** تعتبر القيود الحكومية مفروضة على النشاط الاقتصادي أحد أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي، حيث نرى هنا أنه حتى وإذا لم تكن هناك ضرائب فإن الاقتصاد غير رسمي يستمر في الظهور بسبب القيود والقوانين والتنظيمات العمومية التي تعرقل قيام النشاط الاقتصادي، ومنه وبصفة عامة فإنه كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت محاولة من التهرب من اللوائح مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود، وقد تتعلق لوائح التدخل الحكومي بأسواق العمل، أسواق المال، أسواق السلع وأسواق الصرف الأجنبي.
- **الفساد الإداري:** في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخل، فإذا أضافوا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخل والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسب لهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخل غير مشروعة من جراء إساءة استخدام النفوذ والسلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما أعيتهم السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة.
- **العوامل السياسية:** يعتبر العامل السياسي عاملاً أساسياً في ظهور القطاع غير الرسمي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها من خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب الهيجي، وكذا ظاهرة الحروب الأهلية وما سببها من تدمير للبنية الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة. أفرزت هذه الأوضاع أنشطة غير شرعية عديدة كما غابت الدولة خلال هذه الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولم يعد يهمها الأمر سوى توفير الأمن والطمأنينة لها ولرعاياها، ومنه يمكن القول أنه لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغاً وحرأمام نمو واتساع الأنشطة غير الرسمية¹.

¹ حورية بورعدة ، مرجع سبق ذكره، ص34

- العوامل الاجتماعية: أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة، وكذا أثر بشكل كبير في زيادة حجمها. وهذه العوامل الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ونذكر منها:¹
 - أثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي: هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع غير الرسمي. لكن كون الفرد فقير هذا لا يعني بالضرورة أنه بطال وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه. ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقراً تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد غير الرسمي.
 - أثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد غير الرسمي: عند تحليل نمو الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل. هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع غير الرسمي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع غير الرسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم. ومنه كل من هذه العوامل الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية ساهمت بشكل كبير في بروز الاقتصاد غير الرسمي وتوسع حجمه.

الفرع الرابع: مصادر الاقتصاد غير الرسمي

- يستوعب القطاع غير الرسمي مجموعة كبيرة من الفئات والشرائح الاجتماعية الباحثة عن بديل متوفر في ظل عجز القطاع الرسمي عن توفيره لهم ومن أهم هذه الفئات:²
- المتسربون من المدارس والأمينين الذين لم يندمجوا في المنظومة التربوية منعدي المؤهلات العلمية والعملية؛
 - ممثلي البطالة المقنعة وهم خريجو الجامعات العاطلين عن العمل الذين لم يسعفهم الحظ في العثور على منصب عمل، وخريجو التكوين المهني؛
 - قلة النشاطات الرياضية التي تعتبر كوسيلة لتمضية وقت الفراغ مما يجعل العمل في الأنشطة غير الرسمية عند شريحة هامة من الشباب والأطفال ملجأ لقضاء وقت الفراغ؛

¹ حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

² سليمة بوخيط، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع في تنظيم وعمل، العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، 2014، ص 187.

- البطالة مصدر حقيقي وهام للتشغيل غير الرسمي حيث تفرض على الواقعين فيها البحث عن مصدر للرزق وخاصة لأرباب الأسر حيث أصبح القطاع غير الرسمي يشكل مجالا جيدا لتوفير منصب شغل في ظل عجز القطاع الرسمي بين حكومي وخاص على القيام بدوره في هذا المجال بسبب عمليات الخصخصة وتسريح العمال.

الفرع الخامس: مناهج تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

يوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد غير الرسمي . ويمكن توضيحها في الجدول التالي:¹

الجدول رقم(2-1): يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

الطرق	السمات
■ الاستجواب (المسح بالعينة)	- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من بيانات المسح لدى الأسر.
	- تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة.
■ المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية).	- إحصاءات الحسابات القومية.
	- إحصاءات القوى العاملة.
■ إحصاءات الحسابات القومية.	- إحصاءات القوى العاملة.
	- إحصاءات القوى العاملة.
■ إحصاءات القوى العاملة.	- إحصاءات القوى العاملة.
	- إحصاءات القوى العاملة.
■ إحصاءات القوى العاملة.	- إحصاءات القوى العاملة.
	- إحصاءات القوى العاملة.
■ إحصاءات القوى العاملة.	- إحصاءات القوى العاملة.
	- إحصاءات القوى العاملة.

المصدر: حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره، ص40.

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل أهم طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي بالرغم من انه يصعب قياسه وتقديره بشكل دقيق، لأنه يعتبر اقتصاد خفي في الأصل، إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى أحد الطرق لقياسه، حيث

¹ حورية بورعدة، مرجع سبق ذكره ص39.

تنوعت هذه الطرق بدرجة كبيرة وسمحت بظهور طريقتين أساسيتين هما المناهج المباشرة والمناهج غير المباشرة، وذلك لأنه يسمح هذا التقدير بمساعدة اقتصاديات الدول على التوصل إلى تعديل الحسابات الوطنية والمعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، البطالة، المداخيل..)، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: أساسيات حول التنمية الاقتصادية

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، وفي هذا السياق سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لكل من التنمية والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى إبراز أهم استراتيجيتها ومظاهرها وآثارها.

الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

1/ تعريف التنمية: تعددت واختلفت تعاريف التنمية حسب آراء المختصين والمفكرين، وقد وقع الاختيار على أهمها. عرفت بأنها "جهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين من أجل تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخل الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، والتي ينبغي أن تتم دون هدم أو تشويه الشخصية الثقافية للشعوب".¹

كما يرى بعض الباحثين "أنه لا يوجد على وجه الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لا زالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، فمصطلح -مجتمع نام- مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية".²

كما عرفت أيضاً "هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى إحداث زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل".³ مما سبق يمكن أن نستخلص تعريف للتنمية: "هي عملية شاملة لمختلف التطورات والتحويلات الجذرية التي تطرأ على مجتمع ما من أجل زيادة الرفاهية وتحسين مستوى المعيشي للفرد".

2/ التنمية الاقتصادية: فقد عرفت بأنها:

¹ صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، 2015، ص 14.

² وسام درويش مصطفى، إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار التعليم الجامعي، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 13، 14.

³ أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي- سياسات الاستقرار الاقتصادي- سياسات التنمية الاقتصادية- سياسات الدخل- السياسات التجارية، دار التعليم الجامعي، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2021، ص 286.

"يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى معنى أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي، فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل القومي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنية الاقتصادية للمجتمع، وتطوير وسائل وطرق الإنتاج".¹

أيضا، هي "عملية تهدف إلى الحد من معالم التخلف ومحاولة نقل الاقتصاد القومي لبلد ما من مرحلة التخلف مع ما تحمله من خصائص تعوق تقدمه مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الإنتاجية واختلال الهيكل الاقتصادي وزيادة حجم البطالة وغيرها.. إلى مرحلة الانطلاق التي تمكن من تحقيق معدل متزايد من نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي".²

عرفت كذلك "على أنها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن (3 عقود مثلا) على ألا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع".³ كما عبر عنها "أنها تشمل النمو الاقتصادي من حيث ضرورة زيادة الطاقة الإنتاجية – المادية والبشرية – القادرة على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة موارد المجتمع لتحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بما يتطلب من إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وفي هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة".⁴

وفي ذات السياق تعرف على أنها "مفهوم أوسع مما يتضمنه مفهوم النمو الاقتصادي فمفهوم التنمية الاقتصادية لا يقتصر فقط على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج وفي البنية الاقتصادية للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج".⁵ ومما سبق يمكن أن نستخلص تعريف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تطوير اقتصاد مختلف الدول، وذلك باستخدام مختلف الوسائل والخطط التطويرية من أجل تحسين المستوى المعيشي للفرد.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية:

¹ هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2010، ص45.

² هشام محمود الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2018، ص88.

³ سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، 2015، ص61.

⁴ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص83.

⁵ طارق السيد، الاقتصاد والمجتمع والتنمية دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، مصر، 2016، ص233.

تزايد الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية خاصة بعد تفكك النظام الاستعماري وتخلص عدد كبير من الدول من السيطرة. ومنذ هذا التاريخ والشعور يتزايد بين مختلف الدول بانقسام العالم إلى دول متقدمة يتمتع أفرادها بنصيب كبير من الدخل العالمي – ودول متخلفة لا يحصل الأفراد فيها إلا على نصيب محدود من هذا الدخل. وتدل إحصاءات الأمم المتحدة على أن حوالي 16% من سكان العالم يحصلون على 70% من الدخل العالمي، في حين أن 54% من سكان العالم يحصلون على 9% فقط من هذا الدخل ومن ثم أصبحت الدول النامية تواجه مشكلة تنمية اقتصادياتها والقضاء على التخلف¹.

من خلال ما تقدم نرى للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي:²

- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين؛
- توفير فرص عمل للمواطنين؛
- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين؛
- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع؛
- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع؛
- تسديد ديون الدولة؛
- تحقيق الأمن القومي.

ثالثاً: أهداف التنمية الاقتصادية

نظراً للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافاً للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم. إلا أن هنالك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها والسعي إلى تحقيقها في معظم البلدان، ولكننا وقبل أن نتطرق إلى هذه الأهداف الرئيسية، فلا بد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية لابد من مراعاة الأمور التالية:³

- يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية؛
- يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية؛

¹ هشام محمود الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² وسام درويش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 17، 18.

³ خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن – أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015، 2014، ص 43.

- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها؛

- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية؛ وبعد أخذ هذه النقاط الأربعة السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي نوجزها بما يلي:¹

• **زيادة الدخل القومي:** تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات والتي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة. وإن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنما تحكمه عوامل معينة مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية. فكلما توافرت أموال أكثر، وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبياً.

وعموماً يمكن القول، بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أياً كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصادياً.

• **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول النامية تحقيقها، لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكلاً وملبس ومسكن. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم الدول يلاحظ بأن هنالك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية، وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعاً عادلاً بين فئات المجتمع. كذلك فإن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين عدد السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل، انخفض مستوى نصيب الفرد، وأدى بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

¹ خالد عيادة نزال عليّات، مرجع سبق ذكره، ص: 43-45.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مثل: ما يستهلكه الفرد من السلع والخدمات، وإشباع حاجاته الثقافية والحضارية. وتقاس قدرة الفرد على الإشباع بمستوى متوسط نصيب الفرد من الدخل، وبمستوى توزيع الدخل، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعاً دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة.

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضاً من اختلالات في توزيع الدخل والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان، واتسعت حدود الدولة. ومما لاشك فيه، أن التفاوت في توزيع الدخل له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية. فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى.

- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:** وهذا الهدف يدور حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية، يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي في مجال الإنتاج، ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان. كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، كمصدر من مصادر الدخل القومي. وإن سيطرتها على اقتصاديات الدول النامية، يشكل خطراً جسيماً نتيجة التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار. فمثلاً إذا جاء المحصول الزراعي وفيراً، أو ارتفعت أسعار الأسواق العالمية، أدى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج، والعكس صحيح، إذا جاء المحصول قليلاً وانخفضت الأسعار عالمياً، فإنه يؤدي إلى الكساد والبطالة في البلاد ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا بد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، والإفساح للصناعة لتلعب دورها، إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط القومي نتيجة السيطرة الزراعية عليه، أو على الأقل تضمن تخفيض حدتها، وتخصيص نسبة غير قليلة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية، للنهوض بالصناعة سواء أكان ذلك بإنشاء صناعات جديدة أم التوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يضمنون القضاء على المشاكل العديدة التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي.

الفرع الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية ومظاهرها

أولاً: استراتيجية التنمية الاقتصادية:

إن أحد العوامل الأساسية لإحداث عملية التنمية يتمثل في ضرورة تجميع المدخرات المحلية من أجل توليد كمية كبيرة من الاستثمارات الإنتاجية خاصة في القطاع الصناعي لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاجتماعية والثقافية المواتية لعملية التقدم الاقتصادي، وتواجهنا في هذا الصدد مشكلة اختيار استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية تعمل على تعبئة الموارد المحلية وزيادة قوى الإنتاج بهدف تحقيق إشباع متزايد لحاجيات الأفراد من السلع والخدمات، وينصرف مفهوم استراتيجية التنمية إلى الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الذاتي، ولا شك أن هذا الأسلوب يختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة من ناحية، واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من عملية التنمية من ناحية أخرى. وعليه يجب عند المفاضلة بين استراتيجيات وأخرى أخذ هذه العوامل في الاعتبار، وفي واقع الأمر أنه لا توجد استراتيجية شاملة ومتكاملة للتنمية الاقتصادية، فمنذ بدا الاهتمام بمشاكل التنمية ومحاربة الكشف عن أهم العناصر المؤدية لعملية التقدم الاقتصادي والارتفاع بمعدل نمو الناتج القومي، ظهر عدد من الاستراتيجيات الجزئية للتنمية والتي تتكامل مع بعضها البعض حيناً وتعارض حيناً آخر - فهناك استراتيجية تركز على الاستثمارات المتوازنة في المجتمع (استراتيجية النمو المتوازن)، وأخرى تركز على الاستثمارات في عدد من الصناعات الرئيسية لعملية التنمية (استراتيجية النمو غير المتوازن).

وتتفق كل من استراتيجية النمو المتوازن - والنمو غير المتوازن على أن (التصنيع) هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة والمجال الممكن والفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة بها، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية تنطلق بالاقتصاد من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي، ولكن الخلاف بين هاتين الاستراتيجيتين ينحصر في تحديد الصناعات التي يلزم أن تتجه إليها تلك (الاستثمارات المادية في القطاع الصناعي). وعليه فإن التحليل سوف يتضمن الموضوعات الآتية:¹

• الدفعة القوية Big Push:

ذكرنا أن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية يتمثل في ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستثمارات المادية كحد أدنى للجهود الإنمائي اللازم بذله حتى يمكن تحرير الاقتصاد المتخلف من مرحلة الركود الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي أي تطبيق ما عرف بمبدأ "الدفعة القوية" وعليه فإن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية واستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي فإنها سوف تتمكن من كسر حواجز التخلف والانطلاق نحو تحقيق التقدم الاقتصادي والنمو الذاتي.

¹ هشام محمود الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، مرجع سبق ذكره، ص 156، 157.

ويرجع سبب التركيز على ضرورة تكوين مقدر معين من الاستثمارات اللازمة للوصول بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي.. إلى ما فعلته الدول الصناعية المتقدمة عندما كانت في مرحلة من نموها الاقتصادي دولا زراعية وتتصف بأغلب الصفات السائدة حاليا في أغلب الدول النامية، ومن ثم يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من عملية التنمية بين تلك المجموعتين من الدول.

■ المبررات التي تستوجب ضرورة الدفعة القوية والقيام بحجم كبير من الاستثمارات:¹

- كبر الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي اللازم لتحقيق التنمية: إن الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة للدفعة القوية ضروري لتحقيق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من مشروعات النقل والمواصلات والإسكان ومراكز تدريب القوى العاملة وغيرها من المرافق العامة اللازمة لتشجيع قيام الصناعات الإنتاجية. وتبلغ أحجام هذه المشروعات درجة من الكبر يرتفع معها حجم الاستثمارات اللازمة للقيام بها، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة.
- تكامل دوال الطلب والعرض: فمن المعروف أن البلاد النامية تتصف بضيق حجم السوق المحلي والذي يرجع بدوره إلى ضعف القوة الشرائية للأفراد، وهذا من شأنه أن يعرض المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة لمخاطر كبيرة تتعلق بعملية تسويق منتجات هذا المشروع. ومن ثم فإن القيام بحجم كبير من الاستثمار في عدد من الصناعات التي تتكامل مشروعاتها، سوف يؤدي إلى وجود وفرة في جانبي الطلب والعرض لمنتجاتها.
- ارتفاع معدل الزيادة السكانية: من الملاحظ أن العديد من الدول النامية في وقتنا الحاضر تتميز بارتفاع معدل الزيادة السكانية نتيجة لارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات، ولا شك أن هذا الارتفاع في معدل الزيادة السكانية يفرض على الدول النامية ضرورة زيادة حجم الجهود الإنمائية التي تبذلها للارتفاع بمعدل نموها الاقتصادي.. ومؤدى ذلك ضرورة القيام بحجم كبير من الاستثمارات سواء في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي أو في المشروعات الإنتاجية

● استراتيجية (النمو المتوازن)Blanced Growth:

تعزي هذه الاستراتيجية إلى الاقتصادي (نيركسه) الذي تبنى الأفكار الرئيسية الذي قدمها - روزنشتاين- لفكرة الدفعة القوية والتي تدعو إلى ضرورة قيام الدولة بتنفيذ برنامج استثماري ضخم في مشروعات رأس المال الاجتماعي وفي الصناعات الاستهلاكية الحقيقية التي تتكامل مع بعضها وتساعد على الانتقال من المجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي.

¹ هشام محمود الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، نفس المرجع، ص: 157-163.

ولقد تركّز تحليل -نيركسه- في هذه الاستراتيجية على أن البلاد المتخلفة تعاني من الانخفاض في الطلب على رؤوس الأموال نظرا لانخفاض الميل للاستثمار بها مبررا انخفاض الميل للاستثمار إلى (ضيق حجم السوق المحلية)، الأمر الذي يعرض الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة لمخاطر كبيرة بالنسبة لتصريف منتجاتها.. وعليه فإنه ينبغي القيام بإنشاء عدد كبير من صناعات السلع الاستهلاكية متزامنة بحيث تخلق كل صناعة طلبا على منتجات الصناعة الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بينها واتساع نطاق تصريف المنتجات وبالتالي تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية لهذه الصناعات.

كما تركّز استراتيجية النمو الذاتي لنيركسه على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بحيث لا يؤدي تخلف القطاع الزراعي إلى وجود عقبات أمام نمو القطاع الصناعي.

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى استراتيجية النمو المتوازن لنيركسه نلخصها كما يلي:¹

- أن هذه الاستراتيجية من شأنها أن تؤدي إلى تعميق ظاهرة (الاقتصاد الثنائي) التي تسود معظم الدول النامية ومؤدى ذلك إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية سوف يخلق قطاعا صناعيا متقدما في الوقت الذي يظل فيه قطاع الزراعة في حالة ركود... ولكن مما يخفف من حدة هذا الإنتقاد أن نيركسه ومن قبله (رودان) قد أكدوا على أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

- أن استراتيجية النمو المتوازن تفترض أن البلد المتخلف يبدأ تقدمه من العدم. ولكن من الملاحظ أن التنمية الاقتصادية إنما تتحقق في ظل بنيان اقتصادي وهو بمثابة محصلة لما تم من إنجازات ومشروعات في فترة سابقة أي أن اقتصاد هذه البلدان ليس في حالة ثبات فالعديد من الدول النامية قد تتمكن من تحقيق مستويات معينة من النمو الاقتصادي.

- انتقد البعض استراتيجية النمو المتوازن على أساس أنها تتطلب حجما كبيرا من الموارد لتنفيذ برنامجها الاستثماري كي تحقق أهداف التنمية المنشودة. وهو الأمر الذي تعزز عن توفيره العديد من الدول النامية.

وكان - هيرشمان- من أشد المنتقدين لهذه الاستراتيجية الذي يرى أنها قد أخفقت في تحقيق هدفها وهو كسر حاجز التخلف الاقتصادي والانتقال باقتصاديات الدول النامية إلى مرحلة النمو الذاتي.

ويرى أيضا أن استراتيجية النمو المتوازن لم توضح كيف يمكن التغلب على الركود الاقتصادي في ظل تخلف النظم الاجتماعية والثقافية في البلدان النامية، كما يرى أن القيام بعدد كبير من المشروعات الصناعية في آن واحد تعد (فكرة خيالية) بالنسبة لإمكانية الدول النامية. ويقترح (هيرشمان) استراتيجية أخرى قد تمكن لخروج الدول المتخلفة من دائرة الركود الاقتصادي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي.

¹ هشام محمود الأفداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، نفس المرجع، ص: 163 - 166.

هذه الاستراتيجية هي (استراتيجية النمو غير المتوازن).

• استراتيجية (النمو غير الذاتي) Unblanced Growth:

إن مفهوم النمو الاقتصادي طبقا لاستراتيجية النمو غير المتوازن - يتحقق في صورة انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي (عدد من القطاعات القائمة) Leading Sectors والتي يؤدي نموها إلى إحداث أثارا تدفع باقي قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى إلى النمو الاقتصادي. ويستدل أنصار هذه الاستراتيجية على أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة إنما قد تحقق من خلال انتهاج سياسة للتنمية تماثل الصورة التي تفترضها الاستراتيجية هذه لنمو النمو الصناعي... ولقد ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي - هيرشمان- وإن كان قد سبقه في هذا المجال الاقتصادي (بيرو) والذي قدم صيغة للنمو غير المتوازن تحت اسم (أقطاب النمو) وتمثلت نظرية (بيرو) في أن على الدول النامية أن تركز جهودها الإنمائي في البداية في عدد من المناطق التي تتميز بمزايا نسبية حيث توافر ورائها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن سوف تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.¹

ثانيا: مظاهر التنمية الاقتصادية:

تتمثل هذه المظاهر فيما يلي:²

- إن عملية التنمية الاقتصادية تعد عملية متعددة الجوانب تشمل على إعادة تنظيم وتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل وذلك من خلال إحداث تغيير جذري لهذا النظام بما يتضمن توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.
- وأن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية ذات مراحل طويلة الأجل وليست مؤقتة أو عارضة وبالتالي فإن التغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتم بطريقة تدريجية حتى يتحقق ثمار التنمية.
- أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يجب مراعاة أن يقتصر ذلك بعدالة توزيع الدخل لصالح أفراد الطبقة الفقيرة. وبمعنى آخر ضرورة إعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقة والتي تشكل غالبية السكان في معظم الدول النامية.
- بصفة عامة فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى القضاء على معالم التخلف الاقتصادي والاجتماعي مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الإنتاج واختلال الهياكل الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتفشي الأمية التعليمية، وارتفاع الديون الخارجية، والتعبئة التكنولوجية.

الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها

أولا: متطلبات التنمية الاقتصادية:

¹ هشام محمود الأفداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، نفس المرجع، ص 166، 167.

² طارق السيد، مرجع سبق ذكره، ص 234، 235.

هناك العديد من العناصر التي لا بد من توفرها، والتي تعتبر رافعة أساسية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية. والوقوف على اتجاهات التنمية لا بد من قياس مؤشراتنا للحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما. وعليه يمكن توضيحها كالتالي:¹

■ عناصر التنمية الاقتصادية:

إن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي توفر عدة عناصر لتكون الرافعة الحقيقية لتحقيق أهداف وغايات التنمية الاقتصادية، وأهم هذه العناصر ما يلي:²

- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية: تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها إجراء تغييرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع أما من الناحية السياسية، فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية تابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية والثقافية، فتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة حاجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية الاقتصادية لنجاحها وجود كفاءات إدارية وتنظيمية ملائمة، وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار.
- التصنيع: يعتبر التصنيع عنصرا أساسيا لعملية التنمية الاقتصادية، ومظهرا من مظاهر قوة الدولة وعظمتها، ومجالا لزيادة فرص العمل للجميع، ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية، وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.
- كما يؤدي التصنيع إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدول النامية، فقطاع الصناعة يتمتع بأثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني وكذلك القضاء على الاختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات النامية.
- رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري): تقتضي التنمية الاقتصادية توافر المواد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، من أجل رفع مستوى الاستثمار بالبلدان النامية وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب رفع مستوى الاستثمار في البلدان النامية الاعتماد على الخارج في الحصول على المعدات من آلات و سلع استثمارية لازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ إن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير حاجات التنمية، كما أن ضيق السوق المحلية يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.

■ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

¹ خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 52- 64.

² المرجع نفسه، ص 52، 53.

لا شك أن تمويل التنمية قضية مجتمعية وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوارا يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فإن الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الالتزام بها أن تنسق بين الأدوار وتوائم بين المستويات. ومن خلال هذا سنتناول مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وهما:¹

■ مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الداخلية: ويمكن تقسيمها إلى:²

- الادخار الاختيارية: هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشاريع طوعية واختيارا وتمثل في:
 - مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:
 - مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات؛
 - الودائع في البنوك وصناديق التوفير؛
 - الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي؛
 - سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة؛
 - مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للإدخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما إدخارات قطاع الأعمال الخاص، وإدخارات قطاع الأعمال العام >> الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية>>.
- الادخارات الإجبارية: وهي إدخارات تقطع من الدخل المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.
- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن

¹ محمد العباسي، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير – دراسة ولاية ايليزي- 2001-2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، اقتصاد التنمية، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020/2019، ص: 37-45.

² المرجع نفسه، ص 39، 40.

طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

● التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك؛
 - انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار؛
 - تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات >> زيادة الواردات ونقص الصادرات؛
 - إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية؛
 - يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع؛
- الادخار الجماعي: هي إدخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات. ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية والتي تعتبر شرطا من الشروط الأولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية ويمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي:¹

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخل لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية وهذا لن يأتي إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة؛
- تطوير وتحرير قطاع التأمين باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية؛

¹ محمد العباسي، مرجع سبق ذكره ص 41.

- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات الادخارية بل يتعين أن تكون بالمجان كي تجتذب صغار المدخرين بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش من الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدأ دورات اقتصادية جديدة؛
- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار وتوظيفها وتوظيفها جيدا وهذا الأمر سيجعل الأفراد أكثر ميلا للادخار (تعد صناديق الاستثمار مثالا طيبا أو كأداة من أدوات الاستثمار الحديثة باعتبارها وعاء ماليا لتجميع المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية بواسطة خبراء متخصصين)، فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق أقل منها في حالة استثماره مباشرة؛
- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية الخارجية: تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:¹
- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:
- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة؛
- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء؛
- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك؛
- يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛
- المؤسسات المساعدة للبنك الدولي: هناك ثلاثة مؤسسات مساعدة له:
- مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

¹ المرجع نفسه، ص: 42-45.

- مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وأجالها طويلة تقدم للدول النامية >> شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أقل<<
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام 1988.
- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.
- المنح والاعانات: تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية باعتبارها إحدى مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج ولا سيما بالنسبة للدول الأقل قدره على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر ولا شك أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول واستخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث.
- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدتها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيئات التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيئات الدولية التابعة لها، أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدتها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.
- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها، وهو نوعان:
 - الاستثمارات الأجنبية تنقسم الاستثمارات عامة وتكون من الحكومات واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان أي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لرأس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لرأس المال.
 - ويعني الاستثمار اقتناء أصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقة والاستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفين:

- اقتصادي: ويتمثل في تحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع الطاقات الإنتاجية للدولة.
- اجتماعي: ويتمثل في تحقيق رفاهية المواطنين ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة.
- متطلبات التنمية الاقتصادية أخرى:¹
 - التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
 - الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
 - توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
 - وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
 - توفير الأمن والاستقرار؛
 - نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع؛
- 3/ معوقات التنمية الاقتصادية:

تواجه التنمية الاقتصادية معوقات كثيرة تحد من كفاءتها وفعاليتها وتحد من قدرتها على الوصول إلى أهدافها، وهي تختلف من مجتمع لآخر، وتصنف عوائق التنمية اعتماداً على معايير مختلفة، ولكنها تصب جميعاً في وضع هذه العوائق في فئات معينة يمكن من خلالها فهم ودراسة هذه العوائق، وهناك عدة معايير مهمة يمكن بناء تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية عليها، وقد ارتأت تصنيف عوائق التنمية الاقتصادية اعتماداً على المجال الرئيس التي تؤثر فيه هذه العوائق وعلى النحو التالي:²

- العوائق الطبيعية: وهي تشكل في مجملها العوامل الطبيعية من مناخ وتربة وأرض صالحة للزراعة وموقع جغرافي ووفرة مياه ومصادر طبيعية، وإن وقوع الدول ضمن ظروف طبيعية غير مواتية يشكل عائقاً للتنمية فيها، ولكن ذلك لا يعني، بأي شكل من الأشكال، إن هذه الدول هي بالضرورة دول متخلفة اقتصادياً، حيث استطاعت دول متقدمة كثيرة التغلب على هذه الظروف بتطوير وسائل الإنتاج، للحصول على أفضل أداء في العمل، واكبر مثال على ذلك، اليابان التي تفتقر إلى مصادر الطاقة والمعادن، ولكنها استطاعت الوصول إلى أعلى مراتب التقدم، رغم هذه الظروف، وذلك من خلال الإدارة الكفؤة، وتطوير الاقتصاد بما هو متاح من موارد.
- العوائق الاقتصادية: تعاني غالبية الدول من عقبات اقتصادية من أهمها انخفاض مستوى الدخل، مما ينعكس على تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، وهذا يترتب عليه آثار سلبية على المدى المتوسط، والمدى البعيد تؤدي

¹ وسام درويش مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² خالد عبادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 62، 63.

إلى انخفاض إنتاجية العاملين، وتراجع الكفاءة والفاعلية، وبالتالي فإن تدني مستوى الدخل يؤدي إلى انخفاض معدل الإدخار وانخفاض الاستثمار، بالإضافة إلى العوائق الناجمة عن صغر حجم الأسواق المحلية، لاستيعاب الطاقة الإنتاجية للمصانع الكبيرة، وضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج.

- **العوائق السياسية:** يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية، لأن عدم توافر الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، لأن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار أموالهم، ولذلك فكلما كان البلد أكثر استقراراً وأمناً في وقته الحاضر والمستقبل، كان تكوين رأس المال أكبر، فالقرارات الاستثمارية والمالية وبرامج التنمية يتطلب نجاحها ضرورة توافر عناصر الاستقرار.
- **العوائق التكنولوجية والتنظيمية:** إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية يتطلب ضرورة توافر أساليب عمل حديثة وتنظيمات عصرية وموارد بشرية ملائمة، كما ويتطلب ذلك ضرورة الابتعاد عن الأساليب التقليدية والمعقدة، والعمل على إدخال العنصر التكنولوجي، لما لذلك من إسهامات ضرورية للنجاح التنموي، إلا أن عدم القدرة على إدخال التكنولوجيا الحديثة، نتيجة لعدم توفر البيئة الملائمة، يعتبر عائقاً في وجه التنمية الاقتصادية.
- **العوائق الاجتماعية:** هناك بعض القيم الاجتماعية البالية والسائدة في المجتمعات خاصة النامية تقف عائقاً أمام التنمية، فالعمل له مواصفات ومسؤوليات محددة، وغالباً لا يتم التعيين بناء على القدرات والكفاءات والخبرات، وإنما على المحسوبيات العشوائية والوسطاء الطائفية والحزبية، مما يؤدي في النهاية إلى وجود عدد كبير من العاملين وراء المكاتب، ويكون الإنتاج قليلاً أو ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة.

ثانياً: معايير قياس التنمية الاقتصادية:

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما وتعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام، وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية والثقافية والسياسية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض. وهي كالتالي:¹

- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي GDP:** هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة، وقد قسم البنك الدولي العالم إلى خمس مجموعات من الدول، على أساس حدود معينة بالنسبة لمعدل الناتج القومي، نذكر منها:²

¹ خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 59-62.

² خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 60، 61.

- المجموعة الأولى من الدول: وهي التي يقل فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، ويبلغ عدد هذه الدول 36 دولة، وتشكل 53% من مجموع سكان العالم، في حين لا تتجاوز حصتها 5% من مجموع الإنتاج العالمي.
- المجموعة الثانية من الدول: وهي التي يتجاوز فيها معدل الناتج القومي الإجمالي عن 370 دولار، فيبلغ عدد هذه الدول 60 دولة، وتشكل حوالي 23% من مجموع سكان العالم، وتبلغ حصتها 14% من مجموع الإنتاج العالمي.
- المجموعة الثالثة من الدول: وهي التي يبلغ فيها معدل الناتج القومي الإجمالي 4200 دولار وأكثر، ويبلغ عدد هذه الدول 18 دولة وتمثل الدول الصناعية، وتبلغ حصتها 64% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 15% من مجموع سكان العالم.
- المجموعة الرابعة من الدول: فهي مجموعة الدول المصدرة للنفط ذات الفائض في رأس المال، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها حوالي 5000 دولار، وتبلغ حصتها 1.4% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 0.6% من مجموع سكان العالم.
- المجموعة الخامسة من الدول: وهي مجموعة الدول التي كانت تأخذ حتى وقت قريب بالتخطيط المركزي، ويبلغ معدل الناتج القومي الإجمالي فيها تقريبا 4300 دولار، وتبلغ حصتها 15% من مجموع الإنتاج العالمي، بينما تشكل 8% من مجموع سكان العالم.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي **GDP Per Captia**: وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.
- مستوى التضخم: ويعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة، هو مؤشر لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح، مما يؤثر على الظروف المعيشية وكلما انخفض مستوى التضخم كان ذلك دليلا على تقدم الاقتصاد.

- مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي: وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة والقيمة النقدية ل وارداتها، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، والميزان المفضل، وهو ما يسمى بالفائض التجاري، الذي تكون فيه قيمة الصادرات قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات والميزان غير المفضل للدولة، هو الذي تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، وهو ما يسمى العجز التجاري، فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيرا، دل ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.
- مستوى الفقر: الفقر هو أدنى مستوى المعيشة، ويعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة (خط الفقر)، وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية، فكلما ارتفع مستوى خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية.
- مستوى البطالة: وكما هو الحال في مستوى الفقر، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.
- معدل نمو السكان: يساهم النمو السكاني المرتفع في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية، وارتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: آثار الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاقتصادية

إن للاقتصاد غير الرسمي عدة آثار ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار ايجابية: إن لهذا الاقتصاد جملة من الفوائد تتمثل في:¹

- يساعد في حل أزمة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل؛
- يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي في بعض المواد والاحتياجات؛
- يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد خاصة في ظل انخفاض مستويات الدخل الحقيقية؛
- إن انخفاض تكلفة فرصة عمل في هذا القطاع قد تساهم في خلق فرص عمل كثيرة مولدة لفرص عمل أخرى،

وبالتالي زيادة دخول الأفراد؛

ويوجد آثار ايجابية أخرى نذكر منها:¹

¹ حمزة كواديك، يوسف بودة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي- دراسة تحليلية. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، د.م، العدد 03، المركز الجامعي تندوف، المدينة، بومرداس، الجزائر، 2018، ص 165.

- قد يكون النشاط الاقتصادي الخفي ظاهرة اقتصادية صحية إذا كان مشروعاً، حيث إن إنتاجية العمل في الاقتصاد الخفي قد تكون أعلى منها في الاقتصاد الرسمي أحياناً، وذلك نظراً لارتفاع حوافز العمل الخفي وتقلّم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها؛
- يساهم الاقتصاد الخفي في جانبه المشروع في خلق الوظائف وكذا في توليد الثروات وفي توليد الدخل للأسر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالأسر؛
- يساعد في تخفيض معدلات البطالة ويزيد في معدلات التشغيل وذلك بسبب أن الاقتصاد الخفي لا يحتاج إلى موافقات رسمية وكذا إلى مستوى علمي معين وأعمار معينة، وبذلك فإنه يساعد على تخفيض الأعباء الاجتماعية للعديد من طبقات الشعب ذات الدخل المنخفض سواء من خلال توفير فرص عمل لتلك الطبقات أو من خلال إنتاج السلع التي تحتاجها، فحتماً أن الإنتاج سوف يزداد بذلك العرض السلعي من تلك السلع، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، ويساعد على زيادة الدخل القومي للدولة؛
- يساعد على تخفيض الواردات من الخارج سواء كانت مواد أولية أو سلع نهائية، وأن انخفاض الواردات والتي تعتمد على العملات الصعبة للدولة حتماً سوف يسهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات للدولة؛
- إن الاقتصاد الخفي في عدد من دول العالم يعمل كصمام أمان بوجه الصخب السياسي وصمام أمان اجتماعي، فوجود اقتصاد خفي كبير الحجم وديناميكي يعد ضرورياً لعملية الاستقرار الاقتصادي خصوصاً مع تزايد درجات الجمود في الاقتصاد الرسمي، لأن هذا الأخير يؤدي إلى رفع معدلات إفلاس المنشأة ورفع معدلات البطالة والتضخم وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد الخفي دور المهدئ؛
- يتمتع الاقتصاد الخفي بقدرته الامتصاصية للعمالة وتوليد الدخل وتوفير سلع وخدمات بأسعار أقل، والمحافظة على أسعار تنافسية، وقدرته على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية، والاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق، ولطلب البيئة الاقتصادية للخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأعمال الإنتاج الصغيرة حيث يلبي الاحتياجات الأساسية لكثير من المستهلكين؛

الفرع الثاني: الآثار السلبية

- بالرغم من الآثار الإيجابية لهذا الاقتصاد إلا أن له بعض الانعكاسات السلبية نذكرها فيما يلي:²
- يؤثر بالطريقة المباشرة على ربحية المؤسسات في القطاع الرسمي، حيث يقوم بترويج منتجات تقل أسعارها كثيراً عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية؛

¹ رباعي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 106، 107.

² حمزة كواديك، يوسف بودلة، مرجع سبق ذكره، ص 165، 166.

- إن الانتاج في منطقة ما أو في قطاع معين يحتوي على عدد معين من أنشطة القطاع غير الرسمي الذي ينتج منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية و المضرة بالمستهلك، يؤدي إلى تقليل فرص النفاذ لهذه المنتجات سواء في الأسواق الخارجية أو المحلية، وبالتالي التهديد بإغلاق مثل هذه القطاعات؛
- قد يؤدي تصدير صفقة ما إلى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الرسمي على الإضرار بصادرات القطاع الرسمي، وهذا ما من شأنه أن يضر بسمعة القطاع الصناعي للدولة ككل؛
- قد تلجأ بعض المؤسسات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة، مما قد يضر بالمنتج النهائي للمؤسسات والمصانع الرسمية؛ وتوجد آثار سلبية أخرى نذكر منها:¹
- يؤدي إلى عدم صحة البيانات والمعلومات التي على أساسها تعد الإحصاءات الوطنية وبذلك تكون المؤشرات المستخلصة غير مناسبة لوضع السياسة الاقتصادية؛
- ندرة البضائع في الاقتصاد الرسمي نتيجة الرقابة على الأسعار أو التوزيع بانتظام قد تزيد كثيرا أسعارها في القطاع غير الرسمي؛
- اختلاف معدل النمو الاقتصادي، حيث أنه عندما يوجد القطاع غير الرسمي، فأن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، ومن يظهر تشوه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات أقل من الواقع، أو تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو للاقتصاد الرسمي؛

المبحث الثاني: عرض ومناقشة الدراسات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية، وتناولت الموضوع من عدة زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، وستعرض هذه الدراسة العديد من الدراسات التي تم الاعتماد عليها والاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق عليها يحتوي جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة باللغة العربية

1- دراسة المأمون علي عبد المطلب جبر، سنة 2015، بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في مصر (أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، هدف هذا المقال إلى إبراز الأثر

¹ علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 79، 80.

الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية الشاملة، إبراز مدى الثروة الكامنة المادية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وغير المستغلة لتحقيق فائض اقتصادي مستهدف، حيث تم استخدام المنهج الوصفي ولجمع المعلومات تم الاعتماد على المادة العلمية النظرية والميدانية التي تمثلت في المصادر الالكترونية وتقارير واستقراء، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجوب تدخل المشرع المصري لإجراء تعديلات تشريعية على نصوص العقوبات الواردة بالقانون الضريبي الحالي رقم 91 لسنة 2005 والتي جاءت في المواد من 131 إلى 133 منه بحيث تكون هذه التعديلات الضريبة حازمة وحاسمة وفورية وجازمة، ومحلا للتطبيق الحقيقي والعملي على أرض الواقع.
- دراسة إمكانية الحكومات بعمل إطار تشريعي خاص بعلاج مشكلة المصانع العشوائية بالاقتصاد غير الرسمي وذلك للاستفادة منها بشكل يخدم الصناعة الوطنية ويعود بالفائدة على تلك المصانع وعلى المستهلكين لمنتجاتها، وينتهي بضم هذه المصانع إلى ساحة الاقتصاد الرسمي للبلاد.
- العمل على تطبيق قواعد العدالة الضريبية عند محاسبة الأنشطة المختلفة الضريبية وبدون التفرقة وبعيدا عن البساطة والمحسوبية أو المحاباة أو المجاملة متى تساوت المراكز القانونية للخاضعين للضريبة.
- 2- دراسة أمينة رباعي بعنوان "ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني حالة الاقتصاد الجزائري"، 2014/2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، نقود ومالية"، هدفت هذه الدراسة للتعريف بظاهرة الاقتصاد الخفي كظاهرة عالمية من جميع جوانبها، والوقوف عند عوائق إدماجها وعلى السياسات المنتهجة في الجزائر من أجل إدماج أنشطة الاقتصاد الخفي في النشاط الاقتصادي الرسمي، تم استخدام المنهج الوصفي وتم الاعتماد على أدوات جمع المعلومات (المصادر) وأدوات تحليل البيانات (الإحصائيات) وأدوات عرض المعلومات (الجدول والأشكال والرسومات البيانية) وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:
- إن الاقتصاد الخفي ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، على الرغم من اختلاف مسمياته وتعريفاته وحجمه.
- إن إدارة الاقتصاد الخفي هي ضرورة بالغة الأهمية لتحويل إلى اقتصاد رسمي منظم يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول.
- وجود الاقتصاد الخفي يعبر عن علاقة غير رسمية بين الدولة ونشاطها الاقتصادي وتزداد أهمية الاقتصاد الخفي من خلال ما يمثله حجمه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- دراسة جيهان سيد محمد مصطفى، بعنوان " دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر"، سنة 2021، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، هدف هذا المقال إلى توضيح مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

- على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال تحليل مختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التنمية المستدامة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:
- أثر الاقتصاد غير الرسمي على توزيع دخول من خلال اتساع التهرب الضريبي حيث تسببت في ضياع 330 مليار جنيه مصري قيمة الضرائب المهدرة سنويا.
 - مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في خفض معدلات البطالة.
 - 4- دراسة حسين عبد المطلب الأسرج، بعنوان "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري"، سنة 2010، رسالة ماجستير للاقتصاد، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على وضع القطاع غير الرسمي في مصر ومعوقات تحويله إلى القطاع الرسمي، وأهم النتائج التي توصلت لها هي:
 - يتسبب القطاع غير الرسمي في وجود ثلاث مشكلات رئيسية على المستوى الكلي تمثل في التقدير الخاطئ للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات والدول بصورة خاطئة (مثل البطالة والدخل القومي). والخسارة التي سوف تحققها الدولة في انخفاض حصيلة الضرائب بسبب تهرب من أنشطة القطاع غير الرسمي من الضرائب، مما يؤثر على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات، ويشكل ذلك عبئا إضافيا على الدولة يحول دون تنفيذها لدورها السياسي والخدمي، علاوة على أن وجود الاقتصاد الخفي يعد وضعاً غير صحي في العلاقة بين الدولة والمواطنين وذلك لتولد شعور من عدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة.
 - تتلخص المشكلات الرئيسية للإجراءات في مصر في بعض النقاط أهمها وجوب الحضور الشخصي لصاحب العمل في مقر الهيئة أو المصلحة، التكرارية التعامل مع أكثر من جهة، موافقات الجهات الرقابية والأمنية، المغالاة في المستندات والأوراق، طول وبطء إجراءات التصدير والاستيراد، التعامل مع الموظفين، افتقار المهارات، الوقت والمجهود والمال.
 - 5- دراسة حمزة كواديق ويوسف بودلة، بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي"، 2018، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، هدف هذا المقال إلى تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم العوامل والأسباب التي أدت إلى نموه وانتشاره، بالتعرض إلى أهم التدابير التي سطرتها السلطات العمومية الجزائرية في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة على الاقتصاد المهيكل أو الرسمي، بحيث توصلت إلى نتائج مفادها:
 - يتضمن الاقتصاد غير الرسمي مجمل الأنشطة غير الرسمية التي لا تخضع للضرائب أو للرقابة الجبائية، وبالتالي تلك الأنشطة التي لا تدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي للدولة.

- يشكل الاقتصاد غير الرسمي تهديدا لبلدان العالم أو خطرا على الاقتصاد الكلي للدولة، من خلال عدم قدرة المؤسسات التي تنشط في القطاع الرسمي على منافسة مؤسسات القطاع غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنهاء نشاط وحياة العديد من هذه المؤسسات وغلقتها.
- تعتبر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمثابة الأرباح الضائعة للخزينة العمومية للدولة، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العمومية وحدوث عجز الميزانية.
- 6 دراسة حورية بورعدة، بعنوان "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي"، 2014/2013، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، ومحاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي (سواء كانت آثار اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها)، وقد تم الاعتماد على المقاربات النظرية والمقاربات التحليلية وذلك باستعراض المناهج والنماذج المحللة لهذه الظاهرة مدعما ذلك بأرقام وجداول إحصائية من خلال استعمال أدوات التحليل الإحصائية (إحصائيات الديوان الوطني، دراسات عالمية، دراسات وطنية)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:
- يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأ للشباب البطال نظرا لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح مناصب شغل دائمة وتوفر السلع والخدمات النادرة في الأسواق من أجل كبح التهريب والتقليل من البطالة.
- ورغم القرارات الصادرة لمحاربة الأسواق الموازية إلا أنها لا تزال منتشرة وأمام أعين أعوان الأمن، وذلك نظرا لعدم تزويد هؤلاء الناشطين في الإطار غير الرسمي بالبديل الذي يزودهم بلقمة العيش.
- تظل السوق الموازية للصرف مصدرا لتوفير العملة الصعبة كون أن الحكومة الجزائرية عجزت عن إقامة مكاتب صرف رسمية وذلك نظرا لعدم تحرير صرف الدينار الذي يكبح العملية ولهذا يظل هذا السوق وسيلة جيدة لتبييض الأموال غير المشروعة.
- 7 دراسة رائد جواد كاظم الجناحي، بعنوان "الاقتصاد الخفي وآثاره الاقتصادية في العراق" سنة 2021 مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، هدف هذا المقال إلى تغطية الجوانب النظرية للاقتصاد الخفي وكذلك مدى مساهمته في سوق العمل والتشغيل والتركيز على هذه الظاهرة بالنسبة لاقتصاد العراق، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة في العراق، وتوصلت إلى النتائج التالية:
- أن ظاهرة الاقتصاد الخفي موجودة في اقتصاديات العالم، ولكن لكل دولة ظرفها المحيط بذلك الاقتصاد، وكلما زاد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني زادت نسبة الاقتصاد الخفي.
- بعد 2003 زادت مساحة الاقتصاد الخفي في العراق بسبب الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وانفتاح حدود البلد، وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، فضلا عن ارتفاع نسبة الفساد الإداري والمالي وهدر الأموال العامة وهدر

وسرقة واردات النفط وعدم التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن تم بدأ يمارس نشاطه بشكل أكبر، مما سبب آثار اقتصادية كثيرة أهمها الهرب الضريبي ضياع أموال العراق.

8- دراسة رشيدة حمودة بعنوان "إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية بسكرة"، سنة 2018/2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن الآليات التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج في الاقتصاد الرسمي في الجزائر، واعتمدت على المنهج الكيفي في تحليل البيانات الكيفية، التي تم جمعها من خلال أداة المقابلة المهيكلية والتي أجريت مع ثمان (08) جهات رسمية، تكون مجتمع هذه الدراسة من (384) أسرة طبقت عليها أداة الاستبيان واستخرج منها (210) واستخدمت المنهج الهجين، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- السياسات المستهدفة للاقتصاد غير الرسمي لن تعمل إلا بالتضافر مع السياسات الرامية لتحسين المؤسسات في الاقتصاد الرسمي، كون بعض التحديات التي تواجه المقاول غير الرسمي تشبه التحديات التي تواجه أي مقاول رسمي. كما أن التفاعل الموجود بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي يجعل المؤسسات الرسمية تؤثر في السياسات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي فيؤثر الضعف المؤسسي من قبيلة الإفراط في اللوائح والإجراءات وتكلفتها وضعف سيادة القانون والعجز عن إقامة أنظمة متكاملة للملكية أو الابتكار أو المعلومات في زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي.

- وبشكل عام وحتى على الصعيد الدولي فالسياسات المنتهجة اتجاه الاقتصاد غير الرسمي حديثة العهد ولا تزال قيد التطوير كما أن سياسات الابتكار الوطنية لا تعير اهتماما للاقتصاد غير الرسمي ولا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي هدفا لسياسات الابتكار التي لا تعتبره مصدرا للابتكار.

9- دراسة سامي بوصيدة، بعنوان "احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي"، سنة 2019، ورقة بحثية، حاول الباحث معالجة هذا الموضوع من عدة زوايا لتسليط الضوء على الاقتصاد الخفي في تونس، بحيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- صعوبة المقاربة بين بعض مزاياه خاصة في الجانب الاجتماعي حيث أنه يساعد على إيجاد حلول وقتية للتخفيف من وطأة أزمة البطالة ويساهم في تأمين بعض المواد والاحتياجات بأسعار تفضلية مقارنة بالقطاع الرسمي.

- إن الحجم المتزايد للاقتصاد الخفي يمثل مشكلة كبيرة للاقتصاد التونسي فعلى الرغم من أهميته الاجتماعية من حيث خلق مواطن شغل وقتية وديناميكية اقتصادية خاصة في سياق نمو منخفض وذي قدرة تشغيلية ضعيفة، فإنه يتسبب في نقص الموارد الجبائية التي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية الدولة، وانتشار التشغيل الهش وغياب التغطية الاجتماعية.

- إن النشاط الخفي في تونس يتميز بتنوعه القطاعي مما يفتح هامشا مهما لتنوع مصادر النمو إذا ما تم التوصل إلى مقارنة قانونية تمكن من استيعابه وضمه إلى القطاع الرسمي.

10- دراسة سليمة بوخيوط، بعنوان "القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق- الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا"، 2015/2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص دوافع ومسببات ظاهرة توسع وانتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المدينة، محاولة التعرف على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية وعلاقاتهم المختلفة بباقي الفئات الاجتماعية، وتكون حجم مجتمع الدراسة تقريبا 232 بائعا متجولا في الأحياء الأحد عشر، حيث استخدمت المنهج الوصفي، وتم الاعتماد على عدة أدوات حيث استخدمت الملاحظة في طرق تأدية نشاطات الباعة المتجولون وأساليبهم وكيفية تحركاتهم، والاستمارة لضمان الحصول على درجة أعلى من الدقة والمصداقية في المعطيات وبالتالي النتائج، والمقابلة في مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن هذه الظاهرة أصبحت تمثل مظهرا هاما جدا لمظاهر الحياة الحضرية اليومية، بالنظر لما تؤديه من أدوار تنموية في جوانب مختلفة استيعابية، إنتاجية وخدمية.

- جعل من مختلف السياسات التنموية المنتهجة التخفيف من حدة انتشار الأنشطة غير الرسمية مجرد محاولات ترقيعية لا تعالج المشكلات من جذورها وبالتالي مختلف القرارات المتخذة بشأن الأنشطة غير الرسمية من رفضها أيضا لاتعدو أن تكون محاولات يائسة لفرض سلطة وهيبة والقطاع الرسمي كقطاع وحيد عاكس لكل ملامح الرسمية والقانونية على حياة المجتمع.

11- دراسة عبد القادر بلعربي، بعنوان " دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالجزائر"، سنة 2009، مقال في مجلة القوات الدفاع الشعبي، هدف هذا المقال إلى إدماج هذا القطاع في قالب الرسمية كاستراتيجية للتخفيف من البطالة (النوعية)، وتكونت عينة المجتمع من 216 فرد ناشط في القطاع غير الرسمي، واعتمد على نموذج قياسي **Probit&Logit** لتسهيل دراسة المعطيات النوعية، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- مطالبة بتدعيم هذا القطاع بكل الإمكانيات حتى لا يتأثر الاقتصاد بدءا بالقضاء على عمل الأطفال بمواجهة التسرب المدرسي والتكفل بالفئات المحرومة غير القادرة على تسديد تكاليف التعليم، كذلك الحد من عودة المتقاعدين إلى سوق العمل وتسهيل ظروف التحاق المرأة لسوق العمل، هذا التغيير يحتاج إلى فهم عميق للوقائع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة وبين الأمرين وحتى تتمكن الدولة من مواجهة البطالة تبقى مطالبة بمضاعفة الأجهزة الهادفة إلى التصدي للبطالة، إضافة إلى تبسيط واقع الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر لا أحد يختلف معنا إذ قلنا أن هذا الأخير يلعب دورا فعالا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ومعالجة الأزمات الاجتماعية.

12- دراسة علي بودلال، بعنوان " القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه"، سنة 2017، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، هدف هذا المقال إلى إعطاء تعريفا شاملا ومفصلا للمقصود بالقطاع غير الرسمي، أسباب وعوامل انتشاره، مظاهره، مجالاته وآثاره على الاقتصاد الجزائري وفي الأخير تسعى للبحث في سبل استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في هذا القطاع التي تعد خارج حسابات الناتج الداخلي الخام، وتوصل إلى النتائج التالية:

- اختلافات بين العرض والطلب والأسعار، ومعدلات التضخم والبطالة غدت وداعمات في توطيد أركان القطاع غير الرسمي في الجزائر.

13- دراسة خالد عيادة نزال عليمات، بعنوان " انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن-"، سنة 2014/2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع- تحليل اقتصادي، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها، والتعرف إلى ماهية الفساد وأشكاله وأسبابه والآثار الناجمة عنه وطرق قياسه وتكلفته، إضافة إلى التعرف على علاقة مؤشر الفساد مع مؤشرات النمو الاقتصادي (GDP)، والمتمثلة ب (الإنفاق الحكومي (GET)، والاستثمار (ITE)، والمديونية (DL)، والاستقرار الاقتصادي والسياسي (SI))؟، والتعرف على طبيعة العلاقة ما بين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الأردن، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي (بيانات، معلومات رسمية والمراجع العلمية والبحوث والندوات والدراسات والمؤتمرات)، كما اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب التحليل القياسي (اختبار متغيرات نوعية ومنهجية إحصائية)، وتوصلت النتائج إلى:

- وجود علاقة سببية باتجاه واحد ما بين مؤشر الفساد والإنفاق الحكومي، بينما كان هناك علاقة سببية باتجاهين بين مؤشر الفساد والاستقرار السياسي والاقتصادي.

- أن الفساد مرتبط ارتباطا وثيقا بعامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث أن الفساد هو المحرك الأساس للتقلبات السياسية والاقتصادية في الأردن.

- هناك علاقة قصيرة وطويلة الأمد بين الفساد والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى العلاقة التكاملية بينهم اعتمادا على اختبارات التكامل قصيرة وطويلة الأمد خلال فترة الدراسة.

14- دراسة محمد العباسي، بعنوان " برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير – دراسة ولاية ايليزي – 2001 – 2019 – ، سنة 2019/2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص اقتصاد التنمية، هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم المشاريع التنموية، وأهم جهود الدولة الجزائرية في تطوير مناطق الجنوب الجزائري الذي يعد المصدر الأساسي للدخل الاقتصادي الجزائري وكذا عرض أهم البرامج والسياسات التنموية في الجنوب، وبذلك تكون هذه الدراسة مرجعا علميا لمن يريد الرجوع إليه، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي

(حقائق، معلومات، النتائج)، وتم استخدام أداة المقارنة، أدوات القياس (الكمية)، من خلال توظيف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمالية، ومن أبرز نتائجها:

- تباين مستويات التنمية المحلية بين ولاية ايليزي والولايات الأخرى الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي استلهمتها ولاية ايليزي في إطار برامج التنمية الاقتصادية.
- غياب المستثمرين سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه، مما أثر على تنوع النشاط الاقتصادي.
- افتقار المشروعات العامة في ايليزي إلى رؤية مستقبلية، كما أن وجودها لا يعبر في كثير من الأحيان عن سياسة تنمية محددة واستراتيجية تنمية وطنية واضحة المعالم، إنما هي نتاج سمنة مالية (وفرة مالية).
- أغلب المشاريع والاستثمارات في ولاية ايليزي يلاحظ عليها في الغالب أنها نتاج قرارات سياسية وإدارية واستجابة لظروف آنية محلية.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- 1- دراسة COLIN C. WILLIAMS* And SARA NADIN، بعنوان "Entrepreneurship And The Informal Economy : An Overview"، 2010. مقال علمي في مجلة ريادة الأعمال التنموية 361-378، المجلد 15، العدد 04، تهدف هذه الدراسة إلى استعراضها المجال الفرعي المزدهر لدراسات ريادة الأعمال التي تدرك كيف أن رواد الأعمال لا يديرون دائما شؤون أعمالهم بالكامل وفقا لكتاب القواعد من خلال تقييم هذه المجموعة سريعة النمو من الأدبيات، وتستعرض أيضا النتائج المتعلقة برجحان رواد الأعمال للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة ريادة الأعمال غير الرسمية هذه، وخصائص رواد الأعمال غير الرسميين والدوافع التي تقوم عليها المشاركة في هذا المسعى، إلى جانب النظريات المتنافسة، وأظهرت النتائج التالية:
 - لا يوجد منظور نظري واحد اتجه ريادة الأعمال غير الرسمية يبدو قابلة للتطبيق عالميا. وبدلا من ذلك، يبدو أن وجهات النظر المختلفة أكثر أهمية في بعض المجموعات السكانية من غيرها. وعلى ذلك، وبالنظر إلى أن بعض السكان هم أكثر عرضة للانخراط في المشاريع غير الرسمية بالكامل، فإن بعض السكان الذين ينظر إليهم تقليديا على أنهم يفتقرون نسبيا إلى روح المبادرة هم في الواقع أكثر ميلا إلى المغامرة وريادة الأعمال، وبالتالي فإن إضفاء الشرعية على ثقافة المشاريع الخفية هذه يمكن أن يكون وسيلة مهمة لتعزيز المشاريع والتنمية الاقتصادية لدى هؤلاء السكان.

- 2- دراسة Dan Andrews, Aida Caldera Sánchez, Åsa Johansson، بعنوان "Towards a Better Understanding of the Informal Economy"، 2011، ورقة عمل مقدمة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، رقم 873، تهدف هذه الورقة إلى استعراضها بشكل نقدي الوضع الحالي للأبحاث عبر البلدان حول القطاع غير الرسمي وتناقش كيف يمكن استخدام مصادر البيانات الحالية بشكل أكثر فعالية وتوسيع نطاقها

لتبسيط الضوء على العلاقة بين السياسات العامة والقطاع غير الرسمي، بحيث يظهر عدد من النتائج المثيرة للاهتمام تتمثل فيما يلي:

- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي متعدد الأوجه ويتطلب الأمر مجموعة واسعة من التعاريف والتدابير لفهم أنشطته المتنوعة. ومع ذلك فإن معظم التقديرات الحالية والمستخدمة على نطاق واسع حول النشاط غير المنظم تعاني من مشكلات كبيرة في القياس مما يقلل من موثوقية الأدلة التجريبية الموجودة حول نطاق النشاط غير المنظم ودوافعه.
- ينبغي على البحوث المستقبلية المتعلقة بالقطاع غير الرسمي أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحصول على بيانات أفضل، لاسيما على مستوى الأسر المعيشية والشركات.

3- دراسة Jacques Charnes، بعنوان "The Informal Economy Worldwide: Trends and Characteristics"، 2012، مقال علمي في مجلة البحوث الاقتصادية التطبيقية 103-32، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وجمع البيانات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية على نطاق واسع في أوائل السبعينات. حيث مهدت العديد من المناقشات الطريق للتعريف الدولي للقطاع غير الرسمي في عام 1993 والعمالة غير الرسمية في عام 2003. ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هي:

- أن التقدم المحرز في تعريف وقياس الاقتصاد غير الرسمي على مدى العقود الأربعة الماضية يسمح لنا الآن برسم صورة أكثر شمولاً وتفصيلاً لظاهرة ظلت لفترة طويلة موضع تجاهل واستهانة وإهمال. وقد ساعد تعريفان دوليان وتصميم المسوحات المخصصة، بالإضافة إلى مجموعة مخصصة من الأسئلة في المسوحات الدائمة للقوى العاملة بشكل كبير في هذا الصدد. ومع ذلك، يضل التعريفان غير متكاملين، ومن الضروري اللجوء إلى مفهوم العمالة في الاقتصاد غير المنظم للتوفيق بينهما.

- في معظم أنحاء العالم- ولكن مع خصوصيات إقليمية يوفر اقتصاد غير الرسمي لأغلبية القوى العاملة وظائف لكسب العيش أو تشغيل مشاريع صغيرة: 70% في جنوب وجنوب شرق آسيا، و66% في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (مع وجود معظم هذه الوظائف في القطاع غير الرسمي في هاتين المنطقتين)، و58% في أمريكا اللاتينية، حتى دون احتساب الوظائف الزراعية. وعلى الرغم من أن مثل هذا الجزء الأكبر قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل، فغن جزءاً مهماً من الناتج المحلي الإجمالي يتم توليده من خلال هذه الأنشطة.

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

- من حيث الهدف: ركزت مختلف الدراسات السابقة على توضيح أهداف معينة، وأن كل دراسة دمجت الاقتصاد غير الرسمي بمتغير آخر بينما التنمية الاقتصادية ربطت بمتغير آخر، إلا أن الدراسة الحالية تهدف إلى توضيح الأثرين المتغيرين أي مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية.

- من حيث المنهج: استخدمت بعض الدراسات السابقة المنهج الوصفي، وبعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي والتحليلي، باستثناء دراسة واحدة اعتمدت على المنهج الكيفي والمنهج الهجين، وسيتم الاعتماد في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي.
 - من حيث الأدوات المستخدمة: كل الدراسات السابقة تنوعت أدواتها المستخدمة في الدراسة حيث تمثلت في المصادر، التقارير، الاستقراء، أدوات التحليل الإحصائي، جداول وأشكال بيانية، مقابلة، ملاحظة، مقارنة، أسلوب التحليل القياسي، أدوات القياس الكمية، باستثناء دراستين استخدمتا استمارة الاستبيان. أيضاً، سنعتمد في الدراسة الحالية على أداة الاستبيان التي وزعت على عينة من أصحاب النشاطات الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي.
 - الإطار الزمني والمكاني: بخصوص الإطار الزمني، كل الدراسات السابقة استخدمت ما بين 2009-2021، إلا الدراسة الحالية خلال سنتي 2023-2024 وهذا ما يدل على وجود فجوة علمية وقابلية البحث في موضوع الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية. أما بخصوص الإطار المكاني فيوجد دراسات تمت خارج الوطن وأخرى داخل الوطن شمالاً وجنوباً، إلا أن الدراسة الحالية ركزت على دراسة حالة ولاية إيليزي فقط كونها ولاية جنوبية ذات خصائص اقتصادية واجتماعية فريدة من نوعها.
- لتوضيح الفجوة العلمية بين أكثر دقة واختصاراً تم تخصيص الجدول رقم (1-3) لعرض ومقارنة الدراسة الحالية وبالدراسات السابقة من حيث: الهدف، المنهج، الأداة، مكان وزمن الدراسة.

الجدول رقم (1-3): يمثل عرض الدراسات السابقة

اسم الباحث وعنوان البحث	الهدف	المكان والزمن	المنهج والأداة	الدراسة الحالية
المأمون علي عبد المطلب جبر "الاقتصاد غير الرسمي في مصر(أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء"	إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية الشاملة.	مصر 2015	المنهج الوصفي/ تقارير، استقراء، مصادر الكثرونية.	هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على أداة الاستبيان، حيث وزع على عينة مكونة من 75 فرد ذوي أصحاب النشاطات الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي باستخدام المنهج الوصفي.
أمنية رباعي "ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني حالة الاقتصاد الجزائري"	التعريف بظاهرة الاقتصاد الخفي كظاهرة عالمية من جميع جوانبها والوقوف عند عوائق إدماجه وعلى السياسات المنتهجة بالجزائر من أجل إدماج أنشطة الاقتصاد الخفي في أنشطة الاقتصاد الرسمي	الجزائر 2015/2014	المنهج الوصفي/ المصادر، الإحصائيات، جداول وأشكال بيانية.	
جيهان سيد محمد مصطفى "دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر".	توضيح مفهوم الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال مختلف الآثار السلبية والإيجابية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية على التنمية المستدامة.	مصر 2021	المنهج الوصفي	
حسين عبد المطلب الأسرج انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري".	التعرف على وضع القطاع غير الرسمي في مصر ومعوقات تحويله إلى القطاع الرسمي.	مصر 2010	المنهج الوصفي	
حمزة كواديك ويوسف بودلة "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي".	تحليل محددات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، والتعرف على أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى نموه وانتشاره.	الجزائر 2018	المنهج الوصفي	
حورية بورعدة "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي".	دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومحاولة إيجاد حلول تساعد على التقليل من آثار الاقتصاد غير الرسمي.	وهران (الجزائر) 2014/2013	المنهج الوصفي التحليلي/ أدوات التحليل الإحصائية	

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة للاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

رائد جواد كاظم الجناحي	تغطية الجوانب النظرية للاقتصاد الخفي وكذا مدى مساهمته في سوق العمل والتشغيل والتركيز على هذه الظاهرة بالنسبة لاقتصاد العراق.	العراق 2021	المنهج الوصفي التحليلي
رشيدة حمودة "اشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول".	البحث عن الآليات التي يمكن للمؤسسات الاقتصادية غير الرسمية أن تندمج بالاقتصاد الرسمي في الجزائر.	بسكرة (الجزائر) 2019/2018	المنهج الكيفي والهيكل / المقابلة والاستبيان
سامي بوصبيدة " احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي".	تقديم محاولة لمعالجة هذا الموضوع من عدة زوايا لتسليط الضوء على الاقتصاد الخفي في تونس	تونس 2019	المنهج الوصفي
سلمية بوخيوط " القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق-الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجا".	تشخيص دوافع ومسببات ظاهرة التوسع وانتشار الأنشطة الحضرية غير الرسمية في المدينة، محاولة التعرف على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المنخرطين في الأنشطة غير الرسمية وعلاقاتهم المختلفة بباقي الفئات الاجتماعية.	الجزائر 2015/2014	المنهج الوصفي / الملاحظة، الاستمارة، المقابلة
عبد القادر بالعربي "دور القطاع غير الرسمي في مواجهة البطالة بالجزائر".	إدماج هذا القطاع في قالب الرسمية كإستراتيجية للتخفيف من البطالة (النوعية)	الجزائر 2009	المنهج التحليلي / نموذج قياسي Probit&Logit
علي بودلال " القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه".	إعطاء تعريفًا شاملاً ومفصلاً للمقصود بالقطاع غير الرسمي، أسباب وعوامل انتشاره مظاهره، مجالاته وأثاره على الاقتصاد الجزائري.	الجزائر 2017	المنهج الوصفي
خالد عيادة نزال عليومات " انعكاسات الفساد على التنمية	التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها، والتعرف على ماهية الفساد وأشكاله وأسبابه	الأردن 2015/2014	المنهج الوصفي التحليلي / أسلوب التحليل القياسي

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة للاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

			والآثار الناجمة عنه وطرق قياسه وتكلفته وعلاقة مؤشر الفساد مع مؤشرات النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة مابين مؤشر الفساد والنمو الاقتصادي في الأردن.	الاقتصادية -دراسة حالة الأردن-".
المنهج الوصفي التحليلي/ المقارنة، أدوات القياس الكمية	إليزي (الجزائر) 2020/2019		عرض أهم المشاريع التنموية وأهم جهود الدولة الجزائرية في تطوير مناطق الجنوب الجزائري الذي يعد المصدر الأساسي للدخل الاقتصادي الجزائري.	محمد العباسي "برامج التنمية الاقتصادية وأثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية ايليزي".
	المملكة المتحدة الأمريكية 2010		تستعرض النتائج المتعلقة برجحان رواد الأعمال للانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، وطبيعة ريادة الأعمال غير الرسمية، وخصائص رواد الأعمال غير الرسميين والدوافع التي تقوم عليها المشاركة في هذا المسعى إلى جانب النظريات المتنافسة.	COLIN C. WILLIAMS And SARA NADIN :Entreprenurship And The InformalEconomy :AnOverview
	باريس (فرنسا) 2011		استعراضها بشكل نقدي الوضع الحالي للأبحاث عبر البلدان حول القطاع غير الرسمي وتناقش كيف يمكن استخدام مصادر البيانات الحالية بشكل أكثر فعالية وتوسيع نطاقها لتسليط الضوء على العلاقة بين السياسات العامة والقطاع غير الرسمي .	Dan Andrews, Aida Caldera Sanchez, Asa Johansson : Towards a BetterUnderstanding of the Informal Economy
	لوس أنجلوس، لندن، نيودلهي، سنغافورة، واشنطن العاصمة 2012		تحديد وجمع البيانات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية على نطاق واسع .	Jacques Charmes : The Informal EconomyWorldwide : Trends And Charasteristics

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

اعتمادا على ما تم التطرق إليه في المباحث المتعلقة بهذا الفصل يمكن القول بأن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي هي ظاهرة متشعبة الجوانب، وذلك نظرا لاختلاف مسمياته وتعريفاته حسب دراسة كل باحث، بالإضافة إلى محاولة الإلمام بأهم العوامل والأسباب التي أدت إلى توسع وانتشار هذه الظاهرة وإيجاد حلول مناسبة لها بالرغم من صعوبة قياسها نظرا لسريتها وخفائها.

كما أن هذه الظاهرة تنجم عنها عدة آثار ايجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، بحيث ترتبط هذه الأخيرة مع ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ارتباطا وثيقا ينتج عنه تقدير نصيب كل فرد من الدخل من جهة وزيادة العمالة من جهة أخرى، وانخفاض في مؤشر البطالة، وهذا ما يزيد في تحريك عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية حول

مساهمة الاقتصاد غير

الرسمي في التنمية الاقتصادية

تمهيد

اعتمادا على ما تم التطرق إليه في الإطار النظري لماهية وأساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي و التنمية الاقتصادية وكذا عرض ومناقشة الدراسات السابقة في الفصل الأول، وبناءً على ذلك فقد خصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية التي كانت تتمحور حول أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية ايليزي محل الدراسة لعرض وتحليل اختبار الفروق والفرضيات وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وقد تم استخدام أداة الاستبيان لعملية جمع البيانات اللازمة للدراسة.

المبحث الأول: الخطوات المنهجية للدراسة التطبيقية

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان استنادا إلى أهم ما ورد في الدراسات النظرية والتطبيقية السابقة ، وتم توزيعه على عينة الدراسة وتحليله وعرض نتائجه، سننظر لكل الخطوات بالتفصيل في الفقرات اللاحقة.

المطلب الأول: اختيار مجتمع الدراسة وتحديد عينة وأداة الدراسة

في هذا المطلب نتطرق إلى طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة، تصميم أداة الدراسة وفق لما يلي:

الفرع الأول: طريقة اختيار مجتمع وعينة الدراسة

بما أن المجتمع الإحصائي غير معلوم فقد تم اختيار عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة القصدية (العمدية) حيث اختير 77 مفردة من أصحاب النشاطات الاقتصادية غير الرسمية في ولاية إيليزي، وزع عليهم استمارة الاستبيان، وقد تم استرجاع 75 استمارة استبيان قابلة للمعالجة الإحصائية.

الفرع الثاني: تصميم أداة الدراسة

من أجل الحصول على بيانات موضوعية ودقيقة مفيدة للدراسة الحالية، تم تصميم استمارة استبيان تضم مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية.

بحيث تضمنت استمارة الاستبيان في جزئها الأول مجموعة من البيانات الشخصية والمتمثلة في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط، مكان ممارسة النشاط.

أما في جزئها الثاني فتضمن محورين، المحور الأول يتكون من مجموعة أسئلة تخص الاقتصاد غير الرسمي، أما المحور الثاني يخص أسئلة تتعلق بالتنمية الاقتصادية بولاية إيليزي.

كما تم وضع خيارات لكل عبارة من عبارات الاستبيان وفقا لسلم لكارت الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) ومنحت لها بنفس الترتيب درجات من 1 إلى 5.

الجدول رقم (2-1): مقياس الإجابة على بنود الاستبيان وفقا لمقياس لكارت الخماسي

سلم لكارت الخماسي					
الخيار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: الفرا وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي spss ، الندوة العالمية

للشباب الاسلامي ، ص 26، 2009.

بعد مرحلة تصميم الاستبيان تم توزيع نسخة على عينة شملت 77 مفردة ذوي أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وقد تم استرجاع 75 من الاستثمارات الموزعة أي ما نسبته 97.40% من إجمالي الاستثمارات الموزعة، وكانت كلها صالحة للمعالجة الإحصائية.

الجدول رقم (2-2): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة	العدد	
100%	77	الاستبيانات الموزعة
97.40%	75	الاستبيانات المسترجعة
0%	0	الاستبيانات المفقودة
100%	75	الاستبيانات القابلة للمعالجة الإحصائية

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولاً: التأكد من صدق الاستبيان

• صدق المحكمين:

للتحقق من مدى صدق محتوى الاستبيان، قمنا بتوزيع نسخ من استمارة الاستبيان على محكمين (02)، وتم تعديل محتوى الاستبيان وفقاً للملاحظات المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين.

• صدق الاتساق الداخلي للاستبيان:

للتأكد من مدى الصدق الداخلي لمحتوى الاستبيان، يتم حساب معامل الارتباط (بيرسون r) بين درجة كل عبارة من عبارات المحاور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، باستخدام البرنامج الحاسوبي الإحصائي SPSS Statistics لإصدار رقم 27. نتائج قياس صدق الاتساق الداخلي لعبارات استبيان الدراسة موضحة في الجدول رقم (2-3) والجدول رقم (2-4).

الجدول رقم (2-3): معاملات ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور الأول

قيمة معامل الارتباط (r)	مستوى الدلالة Sig	محتوى المحور الأول
0.317**	0.006	1. يتوجه الفرد نحو النشاط غير الرسمي بسبب الظروف العائلية.
0.377**	0.001	2. عدم توفر وظيفة دائمة سبب في التوجه نحو النشاط غير الرسمي.
0.378**	0.001	3. ضعف المستوى التعليمي سبب في التوجه للنشاط غير الرسمي.
0.499**	0.001	4. يضمن النشاط غير الرسمي دخلا كافيا للعائلة.
0.424**	0.001	5. تعرقل الإجراءات الإدارية وصعوبة التمويل التوجه نحو إنشاء المشاريع بصفة قانونية.
0.297**	0.010	6. يعتبر المقر بالنسبة لممارسي النشاط غير الرسمي من أكبر المشاكل التي تواجههم أثناء أداء نشاطهم.
0.306**	0.008	7. تمنع كثرة اللوائح المتعلقة بقوانين العمل (عدد ساعات العمل والأجر) من الرغبة في النشاط الرسمي.
0.463**	0.001	8. سهلت مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا في التوجه نحو النشاط غير الرسمي.
0.530**	0.001	9. يعتبر النشاط غير الرسمي مصدر الدخل المفضل للعائلة.
0.376**	0.001	10. يحقق النشاط غير الرسمي علاقات اجتماعية قوية.
0.451**	0.001	11. يساهم النشاط غير الرسمي في تحقيق طموحاتك المستقبلية.
0.297**	0.010	12. يزيد الطلب على منتجات و/أو خدمات النشاط غير الرسمي في العطل والمناسبات مقارنة بالأيام العادية.
0.390**	0.001	13. يحتاج النشاط غير الرسمي إلى تشارك وتعاون بين أفراد الأسرة.
0.474**	0.001	14. يعمل أصحاب الأنشطة غير الرسمية مع زبائن دائمين.
0.398**	0.001	15. تمتاز معظم منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بالجودة مقارنة بمنتجات وخدمات الأنشطة الرسمية.
0.454**	0.001	16. يتخوف أفراد المجتمع من استخدام منتجات والاستفادة من خدمات الأنشطة غير الرسمية.
0.344**	0.003	17. يتعرض ممارسي الأنشطة غير الرسمية لملاحقات مستمرة من طرف الهيئات الرسمية (مديرية الضرائب، فرق قمع الغش، مديرية التجارة).
0.376**	0.001	18. ترغب في تحويل النشاط غير الرسمي إلى نشاط رسمي مستقبلا والتوسع والتطوير فيه.

**معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول السابق والملحق رقم (02)، بأنه يوجد ارتباط متوسط موجب بين العبارات والمحور الذي تنتهي إليه، عند مستوى دلالة أقل من 0.01 وهذا يشير إلى أن المحور الأول للاستبيان يمتاز بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

الجدول رقم (2-4): معاملات ارتباط درجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور الثاني

محتوى المحور الثاني	مستوى الدلالة Sig	قيمة معامل الارتباط (r)
19. ترتفع نسب البطالة بسبب كثرة العراقيل الإدارية والإجراءات المعقدة لإنشاء المشاريع الخاصة.	0.027	0.256*
20. تشجع طبيعة المنطقة والمواد الأولية المتوفرة فيها على التوجه نحو النشاط غير الرسمي.	0.001	0.699**
21. تشجع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التوجه نحو النشاط غير الرسمي.	0.001	0.504**
22. يؤثر دخل وأذواق سكان ولاية إيليزي في تشجيع النشاط غير الرسمي.	0.001	0.556**
23. يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة العمالة بولاية إيليزي.	0.001	0.618**
23. يزيد الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بشكل أكبر من الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة الرسمية بولاية إيليزي.	0.001	0.512**
24. تخصص عوائد النشاط غير الرسمي في اقتناء مستلزمات العائلة وتسديد الفواتير المختلفة.	0.001	0.550**
25. يساهم النشاط غير الرسمي في التعريف بخصوصيات ولاية إيليزي.	0.001	0.544**
26. يساهم النشاط غير الرسمي في توظيف أفراد آخرين.	0.001	0.603**
27. يحقق النشاط غير الرسمي أرباح تساعد في توسيع النشاط مستقبلا.	0.001	0.546**
28. يختار الأفراد منتجات النشاط غير الرسمي بسبب انخفاض الأسعار.	0.031	0.250*

**معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.01

*معامل الارتباط دال احصائيا عند مستوى دلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول أعلاه والملحق رقم (02)، بأنه يوجد ارتباط متوسط موجب بين العبارات والمحور الذي تنتهي إليه، عند مستوى دلالة أقل من 0.05 وهذا يشير إلى أن المحور الثاني للاستبيان يمتاز بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

• صدق الاتساق البنائي:

للتأكد من مدى الصدق البنائي للاستبيان، تم حساب معامل الارتباط (بيرسون r) بين الدرجة الكلية للمحور الأول والدرجة الكلية للمحور الثاني. من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (2-5) تبين بأنه يوجد ارتباط متوسط موجب قيمته 42.6% بين محاور الاستبيان، عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يشير إلى أن الاستبيان يمتاز بدرجة عالية من صدق الاتساق البنائي.

الجدول (2-5): مدى ارتباط الدرجة الكلية لمحاور الاستبيان

معامل الارتباط (r)		محتوى الاستبيان
المحور الأول:	المحور الثاني:	
الاقتصاد غير الرسمي	التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي	المحور الأول: الاقتصاد غير الرسمي
1	0.426**	المحور الثاني: التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي
0.426**	1	

**معامل الارتباط احصائيا عند مستوى دلالة 0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول رقم (2-5)، والملحق رقم (02) وجود ارتباط جيد موجب بين المحور الأول والمحور الثاني، عند مستوى دلالة 0.01، وهذا يشير إلى أن الاستبيان يمتاز بدرجة عالية من صدق الاتساق البنائي.

الفرع الثالث: التأكد من مدى ثبات الاستبيان

بالنسبة للتأكد من ثبات الاستبيان، فيوجد عدة طرق تحقق ذلك نذكر من بينها طريقة التطبيق وإعادة التطبيق، طريقة التجزئة النصفية؛ طريقة المقارنة الطرفية؛ طريقة ألفا كرونباخ. وقد اخترنا الطريقة الأخيرة لأنها الأكثر استخداما في قياس معامل الثبات.

أولا: قياس الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

بعد حساب معامل ألفا كرونباخ لكل عبارة من عبارة الاستبيان وللمحور ككل، النتائج المتحصل عليها تم عرضها في الجدول رقم (2-6)، والملحق رقم (03)

الجدول رقم (2-6): معاملات الثبات ألفا كرونباخ

معامل الثبات Alpha	محتوى الاستبيان
0.774	29

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

وفقا للنتائج الموضحة في الجدول رقم (2-6) فإن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحتوى الاستبيان ككل موجبة ومرتفعة وتساوي 77.4 %، كما أن معاملات التمييز (Corrélation complète des élément corrigés) لكل عبارة من عبارات الاستبيان جيدة، ولهذا فإن كل العبارات مقبولة ولا داعي لحذف أي منها، وهذا يدل على أن الاستبيان يمتاز بدرجة عالية من الثبات، ويصلح كأداة لقياس مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية

كما سبق وأشرنا من قبل بأن محتوى الجزء الأول من الاستبيان مكونة من مجموعة أسئلة تخص البيانات الشخصية الأساسية لأفراد العينة، وبعد عملية تفريغ الإجابات توصلنا إلى أن أفراد عينة دراستنا حسب متغير، الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط، مكان ممارسة النشاط، موزعون بالتكرارات والنسب الموضحة كالآتي:

الفرع الأول: حسب متغير الجنس

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجدول رقم (2-7): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير الجنس
6.7%	5	ذكر
93.3%	70	أنثى
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

من الجدول رقم (2-7) يتضح لنا أن أفراد العينة الذين هم من جنس ذكر بلغ عددهم 5 أفراد بنسبة 6.7 %، أما الأفراد الذين هم من جنس أنثى بلغ عددهم 70 أنثى بنسبة 93.3 %

الفرع الثاني: حسب متغير السن

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير السن

الجدول رقم (2-8): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير السن
54.7%	41	أقل من 30 سنة
28%	21	من 30 إلى أقل من 40 سنة
16%	12	من 40 إلى أقل من 50 سنة
1.3%	1	من 50 سنة فما فوق
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V27

يتضح لنا من الجدول رقم (2-8) أن أفراد العينة الذين يقلون عن 30 سنة بلغ عددهم 41 فرد، بنسبة 54.7%، في حين أن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة فقد عددهم بـ 21 فرد بنسبة بلغت 28%، أما فيما يخص الأفراد الذين أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة فقد بلغوا 12 فرد أي بنسبة 16%، والأفراد الذين أعمارهم من 50 سنة فما فوق بلغ عددهم فرد واحد أي بنسبة 1.3%.

الفرع الثالث: حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (2-9): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير المستوى التعليمي
37.3%	28	ثانوي أو أقل
13.3%	10	تكوين مهني
49.3%	37	جامعي
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

من خلال الجدول رقم (2- 9) يتضح لنا أن عدد الأفراد الذين لديهم مستوى ثانوي أو أقل بلغ عددهم 28 فرداً أي بنسبة 37.3%، في حين يلاحظ أن الأفراد الذين لديهم مستوى تكوين مهني فقد بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 13.3%، أما الأفراد الذين لديهم مستوى جامعي بلغوا 37 فرداً بنسبة 49.3%.

الفرع الرابع: حسب متغير الحالة الاجتماعية

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

الجدول رقم (2-10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير الحالة الاجتماعية
50.7%	38	أعزب
48%	36	متزوج
1.3%	1	مطلق
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

يتضح من خلال الجدول رقم (2- 10) أن عدد الأفراد الذين في حالة العزوبة بلغ عددهم 38 فرداً أعزب بنسبة 50.7%، أما الأفراد الذين هم في حالة الزواج بلغ عددهم 36 فرداً متزوج بنسبة 48% في حين نلاحظ أن عدد الأفراد الذين هم في حالة الطلاق بلغ عددهم 1 مطلق بنسبة 1.3%.

الفرع الخامس: حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

الجدول رقم (2-11): توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد أفراد الأسرة

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير عدد أفراد الأسرة
40%	30	من 2 إلى 4
36%	27	من 5 إلى 7
21.3%	16	من 8 إلى 10
2.7%	2	أكثر من 10
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

من خلال الجدول رقم (2-11)، يتضح لنا أن عدد الأفراد حسب الفئة من 2 إلى 4 بلغ عددهم 30 بنسبة 40% أما عدد الأفراد حسب الفئة من 5 إلى 7 بلغ عددهم 27 بنسبة 36% في حين نلاحظ أن عدد الأفراد حسب الفئة من 8 إلى 10 بلغ عددهم 16 بنسبة 21.3% أما فيما يخص عدد الأفراد حسب الفئة أكثر من 10 بلغ عددهم 2 بنسبة 2.7%.

الفرع السادس: حسب متغير نوع النشاط

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير نوع النشاط.

الجدول رقم (2-12): توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع النشاط

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير نوع النشاط
30.7%	23	التجارة
21.3%	16	الصناعة
17.3%	13	الخدمات
2.7%	2	الزراعة
14.7%	11	الصناعة التقليدية
13.3%	10	أخرى
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

من خلال الجدول رقم (2-12)، يتضح لنا نوع النشاط الممارس من طرف الأفراد تنوع حسب ما يلي: فنجد التجارة بلغ عددها 23 بنسبة 30.7% أما الصناعة فقد بلغ عددها 16 بنسبة 21.3%، بينما بلغت الخدمات 13 بنسبة 17.3%، في حين أن نشاط الزراعة بلغ عددها 2 بنسبة 2.7% وهي أقل نسبة ويعتبر النشاط الأقل ممارسة، أما الصناعة التقليدية فبلغ عددها 11 بنسبة 14.7% بينما النشاطات الأخرى بلغت 10 ما نسبته 13.3% وتتمثل في حرفة الإسكافي، الطبخ، الطب التقليدي، ديكور الأفراح والمناسبات، دروس الدعم، نقش الحنة، مستحضرات التجميل الطبية، صناعة الحلويات، طباعة ملصقات، التجارة الإلكترونية.

الفرع السابع: حسب متغير مكان ممارسة النشاط

الجدول التالي يوضح نسب وتكرارات أفراد العينة حسب متغير مكان ممارسة النشاط

الجدول رقم (2-13): توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان ممارسة النشاط

النسبة	التكرارات	توزيع أفراد العينة متغير مكان ممارسة النشاط
86.7%	65	داخل المنزل
13.3%	10	خارج المنزل
100%	75	المجموع

المصدر من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V27

من خلال الجدول رقم (2-13)، يتضح لنا أن مكان ممارسة النشاط قسم إلى: داخل المنزل وخارج المنزل، في حين أن داخل المنزل بلغ عدداً 65 بنسبة 86.7% بينما خارج المنزل بلغ عددهم 10 بنسبة 13.3%.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

بغية عرض وتحليل ومناقشة نتائج إجابات أفراد العينة حول الاستبيان، تم تحديد فئات المتوسط المرجح وفق مقياس ليكارث الخماسي للإجابات، والتي سيتم الحكم من خلالها على دلالة المتوسطات الحسابية وتحليل وتفسير قيمها لاحقاً وفق هذا المقياس.

يتم تحديد المتوسط المرجح بحساب طول الفئة¹ وفقاً لعدد الخيارات والدرجات في المقياس الذي اخترناه (اختارنا مقياس ليكارث الخماسي) ووضحناه سابقاً في الجدول (2-1)، حيث تم ذلك كما يلي :

- حساب المدى: المدى = 5-1=4، أو ما يعبر عنه بعدد المسافات من 1 إلى 2 مسافة أولى ، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة.

- حساب طول الفئة: طول الفئة = عدد المسافات / عدد الاختيارات = 5/4=0.8

- من ثم نضيف طول الفئة للدرجة 1 فنحصل على حدود الفئة الأولى المفسرة لقيم المتوسط الحسابي وتستمر العملية هكذا إلى غاية الحصول على حدود الفئة الخامسة المفسرة لقيم المتوسط الحسابي، كما يظهر في الجدول رقم (2-14).

¹ ألفرا وليد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الجدول رقم (2-14): المتوسط المرجح

الفئة	التصنيف
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: الفرا وليد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

إذا ومن خلال فئات وتصنيفات المتوسط المرجح في الجدول رقم (2-14) يمكننا تفسير قيم المتوسطات الحسابية للمحور ككل، والتي تعكس لنا إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة .

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج إجابات أفراد العينة حول الاقتصاد غير الرسمي

نعرض من خلال هذا المطلب الإحصائيات الوصفية للمحور الأول من الاستبيان ، من خلال جداول توضح تلك الإحصائيات بالتفصيل .

الفرع الأول: وصف آراء أفراد العينة حول الاقتصاد غير الرسمي

لمعرفة مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسميين وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ، تم حوصلة النتائج في الجدول التالي :

الجدول (2-15): وصف آراء أفراد العينة حول الاقتصاد غير الرسمي

الترتبة	التصنيف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محتوى المحور الأول
5	موافق	0.36	4.16	12	63	0	0	0	العبارة 1
				%16	%84	0	0	0	النسبة
9	موافق	1.20	3.81	23	35	2	10	5	العبارة 2
				%30.7	%46.7	%2.7	%13.3	%6.7	النسبة
17	غير موافق	1.28	2.58	4	24	0	31	16	العبارة 3
				%5.3	%32	0	%41.3	%21.3	النسبة

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية

14	محايد	1.28	3.12	8	34	0	25	8	التكرار	العبارة 4
				%10.7	%45.3	0	%33.3	%10.7	النسبة	
11	موافق	1.09	3.54	6	52	0	11	6	التكرار	العبارة 5
				%8	%69.3	0	%14.7	%8	النسبة	
4	موافق بشدة	0.56	4.20	19	54	0	2	0	التكرار	العبارة 6
				%25.3	%72	0	%2.7	0	النسبة	
12	محايد	1.21	3.33	8	41	0	20	6	التكرار	العبارة 7
				%10.7	%54.7	0	%26.7	%8	النسبة	
1	موافق بشدة	0.69	4.41	37	35	0	3	0	التكرار	العبارة 8
				%49.3	%46.7	0	%4	0	النسبة	
18	غير موافق	1.14	2.56	5	17	0	46	7	التكرار	العبارة 9
				%6.7	%22.7	0	%61.3	%9.3	النسبة	
7	موافق	1.10	3.97	25	38	1	7	4	التكرار	العبارة 10
				%33.3	%50.7	%1.3	%9.3	%5.3	النسبة	
6	موافق	0.92	3.97	19	46	0	9	1	التكرار	العبارة 11
				%25.3	%61.3	0	%12	%1.3	النسبة	
3	موافق بشدة	0.81	4.24	30	39	0	6	0	التكرار	العبارة 12
				%40	%52	0	%8	0	النسبة	
10	موافق	1.19	3.77	21	37	0	13	4	التكرار	العبارة 13
				%28	%49.3	0	%17.3	%5.3	النسبة	
13	محايد	1.21	3.26	8	38	0	24	5	التكرار	العبارة 14
				%10.7	%50.7	0	%32	%6.7	النسبة	
8	موافق	1	3.89	18	45	0	10	2	التكرار	العبارة 15
				%24	%60	0	%13.3	%2.7	النسبة	
15	محايد	1.25	3	4	36	1	24	10	التكرار	العبارة 16
				%5.3	%48	%1.3	%32	%13.3	النسبة	
16	محايد	1.31	2.78	2	35	0	21	17	التكرار	العبارة 17
				%2.7	%46.7	0	%28	%22.7	النسبة	

العبارة	التكرار	1	5	0	29	40	4.36	0.89	موافق بشدة	2
		%1.3	%6.7	0	%38.7	%53.3				
المحور الأول الاقتصاد غير الرسمي		/	/	/	/	/	3.611	0.417	موافق	/

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS V27

أشارت نتائج المتوسطات الحسابية وتصنيفات وترتيب عبارات المحور الأول حول الاقتصاد غير الرسمي، الذي يعكس مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي من طرف أفراد أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية ايليزي محل الدراسة، الموضحة في الجدول رقم (2-15)، من خلال كل عبارة المحور المرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:

- العبارة الثامنة والتي تنص على "سهلت مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا في التوجه نحو النشاط غير الرسمي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.41 ويعكس ارتفاع هذه القيمة توجه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 49.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.69 وهذا ما يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها حول هذه العبارة.
- العبارة الثامنة عشر والتي تنص على "ترغب في تحويل النشاط غير الرسمي على نشاط رسمي مستقبلا والتوسع والتطوير فيه" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.36 وهذا يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 53.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.417 وهذا ما يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.
- العبارة الثانية عشر والتي تحتوي على "يزيد الطلب على منتجات و/أو خدمات النشاط غير الرسمي في العطل والمناسبات مقارنة بالأيام العادية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.24 ويقابل ذلك اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 40%، بينما الانحراف المعياري بلغ قيمة 0.81، هذا يدل على أن معظم إجابات أفراد العينة متطابقة وغير مشتتة حول هذه العبارة.
- العبارة السادسة والتي تحتوي على "يعتبر المقر بالنسبة لممارسي النشاط غير الرسمي من أكبر المشاكل التي تواجههم أثناء أداء نشاطهم" في حين بلغ المتوسط الحسابي 4.20 وهذا ما يعكس إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 25.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.56، وهذا يدل على أن إجابات الأفراد حول هذه العبارة متجانسة ومتطابقة.

- العبارة الأولى والتي تنص على "يتوجه الفرد نحو النشاط غير الرسمي بسبب الظروف العائلية" بحيث بلغ المتوسط الحسابي 4.16 وهذا ما يدل على اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 84%، أما الانحراف المعياري فبلغ قيمة 0.36، وهذا يدل على تطابق معظم إجابات أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.
- العبارة الحادي عشر والتي تستند على "يساهم النشاط غير الرسمي في تحقيق طموحاتك المستقبلية" بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3.97 ويقابل ذلك اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 61.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.92، وهذا ما يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.
- العبارة العاشرة والتي تحتوي على "يحقق النشاط غير الرسمي أرباح تساعد في توسيع النشاط مستقبلاً" بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3.97 أي أن معظم إجابات أفراد العينة تنتمي إلى درجة موافق بنسبة 5.7%، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.10، وهذا ما يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها حول هذه العبارة.
- العبارة الخامسة عشر والتي تنص على "تمتاز معظم منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بالجودة مقارنة بمنتجات وخدمات الأنشطة الرسمية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.89 وهذا ما يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 60%، في حين بلغ الانحراف المعياري 1، وهذا ما يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.
- العبارة الثانية والتي تستند على "عدم توفر وظيفة دائمة سبب في التوجه نحو النشاط غير الرسمي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.81 وهذا يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 46.7%، أما الانحراف المعياري فبلغ قيمة 1.20، وهذا ما يدل على أن معظم إجابات الأفراد متطابقة حول هذه العبارة.
- العبارة الثالثة عشر والتي تحتوي على "يحتاج النشاط غير الرسمي إلى تشارك وتعاون بين أفراد الأسرة" حيث بلغ المتوسط الحسابي ما قيمته 3.77 أي أن معظم إجابات أفراد العينة تنتمي إلى درجة موافق بنسبة 49.3%، بينما الانحراف المعياري بلغ قيمة 1.19، وهذا يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.
- العبارة الخامسة والتي تنص على "تعرق الإجراءات الإدارية وصعوبة التمويل التوجه نحو إنشاء المشاريع بصفة قانونية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.54 ويقابل ذلك اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 69.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.09، وهذا ما يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها حول هذه العبارة.
- العبارة السابعة والتي تستند على "تمنع كثرة اللوائح المتعلقة بقوانين العمل (عدد ساعات العمل والأجر) من الرغبة في النشاط الرسمي" في حين بلغ المتوسط الحسابي 3.33 وهذا ما يعكس إجابات أفراد العينة نحو درجة

محايد بنسبة 0%، أما الانحراف المعياري بلغ 1.21، هذا يدل على عدم إبداء أفراد عينة الدراسة أي انطباع حول هذه العبارة.

- العبارة الرابعة عشرة والتي تحتوي على "يعمل أصحاب الأنشطة غير الرسمية مع زبائن دائمين" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.26 وهذا ما يدل على اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة محايد بنسبة 0%، بينما الانحراف المعياري بلغ 1.21، وهذا يدل على ما يدل على اختلاف وتشتت آراء أفراد العينة حول هذه العبارة.

- العبارة الرابعة والتي تنص على "يضمن النشاط غير الرسمي دخلا كافيا للعائلة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.12 وهذا ما يدل على اتجاهات أفراد العينة نحو درجة محايد بنسبة 0%، أما الانحراف المعياري قيمته 1.28، أي أن إجابات الأفراد حول هذه العبارة غير متجانسة ومتطابقة.

- العبارة السادسة عشر والتي تستند على "يتخوف أفراد المجتمع من استخدام منتجات والاستفادة من خدمات الأنشطة غير الرسمية" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3 وهذا ما يعكس اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة محايد بنسبة 1.3%، في حين بلغ الانحراف المعياري ما قيمته 1.25، يعني أن إجابات الأفراد غير متجانسة حول هذه العبارة.

- العبارة السابعة عشر والتي تحتوي على "يتعرض ممارسي الأنشطة غير الرسمية لملاحقات مستمرة من طرف الهيئات الرسمي (مديرية الضرائب، فرق قمع الغش، مديرية التجارة)" حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.78 وهذا ما يعكس اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة محايد بنسبة 0%، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.31، وهذا يدل على اختلاف وتشتت آراء أفراد العينة حول هذه العبارة.

- العبارة الثالثة والتي تنص على "ضعف المستوى التعليمي سبب في التوجه للنشاط غير الرسمي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.58 وهذا يدل على اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة غير موافق بنسبة 41.3%، بينما الانحراف المعياري بلغ 1.28، أي أن إجابات أفراد العينة في تعارض حول هذه العبارة.

- العبارة التاسعة والتي تحتوي على "يعتبر النشاط غير الرسمي مصدر الدخل المفضل للعائلة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.56، وهذا ما يدل على اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة غير موافق بنسبة 61.3%، بينما بلغ الانحراف المعياري 1.14، وهذا يعني أن هناك تعارض في إجابات أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.

بشكل عام يتبين لنا من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول "الاقتصاد غير الرسمي" بلغ 3.611 وهذا يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق، في حين بلغ الانحراف المعياري قيمة 0.417، وهذا يدل على تطابق وانسجام إجابات الأفراد حول هذا المحور، مما يعني أن أفراد أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تلتزم بممارسة النشاط الاقتصادي غير الرسمي بولاية إيليزي.

الفرع الثاني: وصف آراء أفراد العينة حول التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي

لمعرفة مدى تطبيق التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ، تم حوصلة النتائج في الجدول التالي:

الجدول (2- 16) وصف آراء أفراد العينة حول التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي

الرتبة	التصنيف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	محتوى المحور الثاني	
1	موافق بشدة	0.50	4.48	36	39	0	0	0	التكرار	العبارة 19
				%48	%52	0	0	0	النسبة	
6	موافق	1.04	3.77	15	45	0	13	2	التكرار	العبارة 20
				%20	%60	0	%17.3	%2.7	النسبة	
11	محايد	1.28	3.12	3	44	0	15	13	التكرار	العبارة 21
				%4	%58.7	0	%20	%17.3	النسبة	
5	موافق	0.91	3.81	10	54	0	9	2	التكرار	العبارة 22
				%13.3	%72	0	%12	%2.7	النسبة	
9	موافق	0.88	3.62	1	61	0	10	3	التكرار	العبارة 23
				%1.3	%81.3	0	%13.3	%4	النسبة	
7	موافق	0.86	3.76	8	54	0	13	0	التكرار	العبارة 24
				%10.7	%72	0	%17.3	0	النسبة	
4	موافق	0.92	3.86	13	51	1	8	2	التكرار	العبارة 25
				%17.3	%68	%1.3	%10.7	%2.7	النسبة	
10	موافق	1.04	3.62	7	53	0	10	5	التكرار	العبارة 26
				%9.3	%70.7	0	%13.3	%6.7	النسبة	
8	موافق	0.97	3.73	9	53	0	10	3	التكرار	العبارة 27
				%12	%70.7	0	%13.3	%4	النسبة	
2	موافق	0.76	4.24	27	44	0	3	1	التكرار	العبارة 28

	النسبة	1.3%	4%	0	58.7%	36%		بشدة	
3	التكرار	0	0	0	58	17	4.22	موافق	
	النسبة	0	0	0	77.3%	22.7%	0.42	بشدة	
/	المحور الثاني: التنمية الاقتصادية	/	/	/	/	/	3.842	موافق	/

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج SPSS V27

أشارت نتائج المتوسطات الحسابية وتصنيفات وترتيب عبارات المحور الثاني حول التنمية الاقتصادية، الذي يعكس مدى تطبيق التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي محل الدراسة، الموضحة في الجدول رقم (2-16)، من خلال كل عبارة المحور المرتبة ترتيبا تنازليا حسب المتوسط الحسابي كما يلي:

- العبارة التاسعة عشر والتي تنص على "ترتفع نسب البطالة بسبب كثرة العراقيل الإدارية والإجراءات المعقدة لإنشاء المشاريع الخاصة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.48 ويعكس ارتفاع هذه القيمة توجه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 48%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.50 وهذا ما يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها حول هذه العبارة.

- العبارة الثامنة والعشرون والتي تنص على "يحقق النشاط غير الرسمي أرباح تساعد في توسيع النشاط مستقبلا" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.24 أي أن معظم إجابات أفراد العينة تنتمي إلى درجة موافق بشدة بنسبة 36%، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.76 وهذا ما يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة محل الدراسة حول هذه العبارة.

- العبارة التاسعة والعشرون والتي تحتوي على "يختار الأفراد منتجات النشاط غير الرسمي بسبب انخفاض الأسعار" حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.22 ويقابل ذلك اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بنسبة 22.7%، بينما الانحراف المعياري بلغ قيمة 0.42، هذا يدل على ضعف اختلاف وتشتت إراء أفراد العينة حول هذه العبارة.

- العبارة الخامسة والعشرون والتي تنص على "تخصص عوائد النشاط غير الرسمي في اقتناء مستلزمات العائلة وتسديد الفواتير المختلفة" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.86 وهذا ما يدل على اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 68% في حين بلغت نسبة محايد 1.3% أما الانحراف المعياري بلغ 0.92 وهذا ما يدل على انسجام معظم إجابات أفراد عينة الدراسة وعدم تشتتها حول هذه العبارة.

- العبارة الثانية والعشرون والتي تحتوي على "يؤثر دخل وأذواق سكان ولاية إيليزي في تشجيع النشاط غير الرسمي" في حين بلغ المتوسط الحسابي 3.81 وهذا ما يعكس إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 72 %، أما الانحراف المعياري فقد بلغ قيمة 0.91، وهذا يدل على أن معظم إجابات الأفراد متطابقة حول هذه العبارة.
 - العبارة العشرون والتي تنص على "تشجع طبيعة المنطقة والمواد الأولية المتوفرة فيها على التوجه نحو النشاط غير الرسمي" بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3.77 وهذا ما يدل على اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 60 %، أما الانحراف المعياري فبلغ قيمة 1.04 وهذا يدل على تطابق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.
 - العبارة الرابعة والعشرون والتي تنص على "يزيد الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بشكل أكبر من الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة الرسمية بولاية إيليزي" بحيث بلغ المتوسط الحسابي 3.76 وهذا ما يدل على اتجاهات إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 72 %، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.86 وهذا ما يدل على إجابات أفراد العينة متطابقة حول هذه العبارة.
 - العبارة السابعة والعشرون والتي تنص على "يساهم النشاط غير الرسمي في توظيف أفراد آخرين" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.73 وهذا ما يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 70.7 %، بينما بلغ الانحراف المعياري 0.97 وهذا ما يدل على تطابق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.
 - العبارة الثالثة والعشرون والتي تحتوي على "يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة العمالة بولاية إيليزي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.62 ويقابل ذلك اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 81.3 %، بينما الانحراف المعياري بلغت قيمته 0.88، وهذا ما يدل على تطابق وجهات نظر أفراد العينة حول هذه العبارة.
 - العبارة السادسة والعشرون والتي تحتوي على "يساهم النشاط غير الرسمي في التعريف بخصوصيات ولاية إيليزي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.62 وهذا ما يعكس اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بنسبة 70.7 % في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.04 وهذا ما يدل على تطابق إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.
 - العبارة الواحد والعشرون والتي تنص على "تشجع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التوجه نحو النشاط غير الرسمي" حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.12 وهذا ما يدل على اتجاهات أفراد العينة نحو درجة محايد بنسبة 0 % أما الانحراف المعياري فقد بلغ ما قيمته 1.28، في حين بلغت درجة موافق بنسبة 58.7 %، وهذا يدل على عدم إبداء أفراد عينة الدراسة أي انطباع حول هذه العبارة.
- عموما يتضح لنا أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني "التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي" بلغ 3.842، أي أن معظم إجابات أفراد العينة تنتمي إلى درجة موافق، أما الانحراف المعياري فيساوي 0.472، وهذا يدل على توافق

وانسجام إجابات الأفراد حول هذا المحور، مما يعني أن أفراد ذوي أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية ايليزيساهمون في تحقيق التنمية الاقتصادية بذات الولاية.

الجدول رقم (2- 17): نتائج إجابات أفراد العينة حول ممارسة الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية

Statistiques descriptives			
	N	Moyenne	Ecart type
المحور_الثاني	75	3.8424	0.47222
المحور_الأول	75	3.6111	0.41704
N valide (liste)	75		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

نلاحظ من الجدول رقم(2-17)، أن نتائج إجابات أفراد العينة حول المحور الأول بلغ متوسطه الحسابي ما قيمته 3.6111، بينما الانحراف المعياري قدر ب0.41704، أما بالنسبة للمحور الثاني فقد بلغ متوسطه الحسابي 3.8424، في حين قدر الانحراف المعياري ما قيمته 0.47222، أي أن توجد ممارسة للاقتصاد غير الرسمي بولاية إيليزي كما أن هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية يساهم في تعزيز مستوى التنمية الاقتصادية فيها، كما أن قيم الانحراف المعياري تدل على توافق وانسجام إجابات أفراد العينة حول عبارات هذين المحورين.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار الفروق واختبار الفرضيات

لمعرفة مدى تأثير مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، ينبغي القيام بمجموعة من الاختبارات الإحصائية، ولمعرفة نوع الاختبارات المناسبة يجب علينا أولا اختبار طبيعة توزيع البيانات المجمعة .

المطلب الاول: اختبار طبيعة توزيع البيانات

من أجل اختبار طبيعة توزيع البيانات سنجري اختبار كولموجروف-سمرنوف (Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon)، والذي يشير بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم مستوى الدلالة لكل محور أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي ($\text{sig} > 0.05$)، وفي هذه الحالة يجب استخدام الاختبارات المعلمية المتمثلة في اختبار (T Test)، واختبار (ANOVA)¹.

¹ إيمان ببة، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرهما على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص209.

وفي حالة ما إذا كانت قيم مستوى الدلالة للمحور أقل من مستوى المعنوية 0.05 أي ($\text{sig} < 0.05$) نقول بأن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي، وهنا من الأنسب استخدام الاختبارات اللامعلمية المتمثلة في اختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، واختبار كروس كال والاس (Kruskal Wallis)¹. وعليه أجرينا اختبار كولجروف-سمرنوف، ونتيجته موضحة في الجدول رقم (2-18) والملحق رقم (04).

الجدول رقم (2-18) : اختبار طبيعية التوزيع باستخدام اختبار كولجروف-سمرنوف للمحور الأول

اختبار طبيعة توزيع البيانات			
عدد العبارات	محتوى المحور الأول	قيمة الاختبار	قيمة مستوى الدلالة (sig)
18	ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية	0.103	0.044

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V 27

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2-18) بأن بيانات الدراسة تتبع التوزيع غير الطبيعي، لأن قيمة مستوى الدلالة للدرجة الكلية للمحور الأول والذي يعكس مدى ممارسة الأنشطة الاقتصادية بولاية ايليزي أقل من مستوى المعنوية 0.05

(أي $\text{Sig} > 0.05$). وعليه لاختبار الفروق نستخدم الاختبارات اللامعلمية المتمثلة في اختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، واختبار كروس كال والاس (Kruskal Wallis).

بعد تأكدنا من أن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي، أجرينا الاختبارات اللامعلمية المناسبة لاختبار الفروق بين أفراد عينة الدراسة، حيث قمنا بوضع فرضيات إحصائية لتسهيل عملية تحليل نتائج اختبار الفروق في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب (جنس، سن، مستوى تعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع نشاط، مكان ممارسة النشاط) أفراد عينة الدراسة. هذه الفرضيات تتمثل في :

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير الجنس.

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير الجنس.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير السن.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير السن.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير المستوى التعليمي.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير المستوى التعليمي.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير الحالة الاجتماعية.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير الحالة الاجتماعية.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير عدد أفراد الأسرة.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير عدد أفراد الأسرة.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير نوع النشاط.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير نوع النشاط.

الفرض الصفري H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير مكان ممارسة النشاط.

الفرض البديل H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير مكان ممارسة النشاط.

حيث يتم تفسير نتائج اختبار الفروق وفقاً لما يلي:

- إذا كان مستوى الدلالة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 تقبل الفرض الصفري H_0 ، ونرفض الفرض البديل H_1 .
- إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 0.05 نقبل الفرض البديل H_1 ، ونرفض الفرض الصفري H_0 .

المطلب الثاني: اختبار الفروق الإحصائية

لمعرفة مدى تأثير الجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط، مكان ممارسة النشاط، على ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أجرينا الاختبارات اللامعلمية ونتائجها موضحة في الجدول رقم (19-2) والملاحق رقم (05-06) على التوالي :

الجدول رقم (2-19): نتائج اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والجنس ومكان

ممارسة النشاط

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	اختبار مان ويتني (Test- Mann-Whitney)	
0.847	-0.213	الفروق حسب مستوى الجنس	المحور الأول ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية
0.101	-1.647	الفروق حسب مكان ممارسة النشاط	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على نتائج برنامج SPSS V 27

نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2-19) الذي يوضح لنا اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والجنس ومكان ممارسة النشاط حيث أن مستوى الدلالة للجنس يساوي 0.847 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير الجنس، أي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير الجنس"، ونرفض الفرض البديل، أما مستوى الدلالة لمتغير مكان ممارسة النشاط يساوي 0.101 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير مكان ممارسة النشاط، أي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير مكان ممارسة النشاط"، ونرفض الفرض البديل.

الجدول رقم (2-20): نتائج اختبار الفروق بين مستوى ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والسن،

المستوى التعليمي ، وعدد أفراد الأسرة ونوع النشاط

مستوى الدلالة	قيمة الاختبار	اختبار كروس كال والاس (Test-Kruskal Wallis)	
0.312	3.549	الفروق حسب السن	المحور الأول ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية
0.211	3.101	الفروق حسب المستوى التعليمي	
0.213	4.587	الفروق حسب عدد أفراد الأسرة	
0.342	5.732	الفروق حسب نوع النشاط	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج برنامج SPSS V27

- نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (2-20) التي توضح لنا اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والسن بأن مستوى الدلالة يساوي 0.312 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير السن، أي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير السن"، ونرفض الفرض البديل.
- كما نلاحظ من خلال نتائج نفس الجدول التي توضح اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و متغير المستوى التعليمي بأن مستوى الدلالة يساوي 0.211 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والمستوى التعليمي، وعليه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل القائل "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والمستوى التعليمي".

- وتشير نتائج اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير عدد أفراد الأسرة من الجدول نفسه بأن مستوى الدلالة يساوي 0.213 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير عدد أفراد الأسرة، وعليه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض

البديل القائل "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير عدد أفراد الأسرة.

كما نلاحظ أيضا من خلال نتائج نفس الجدول التي توضح اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و متغير نوع النشاط بأن مستوى الدلالة يساوي 0.342 وهو أكبر من 0.05، وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ونوع النشاط ، وعليه نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل القائل " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية و نوع النشاط.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى اختبار الفرضيات التي بنيت على أساسها الدراسة الحالية، بغية التأكد من صحتها وثبوتها أو نفيها من خلال النتائج المتوصل إليها وفقا لما يلي:

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الموضحة سابقا في الجدول رقم (2- 5) لاحظنا وجود ارتباط جيد وموجب بين المحور الأول الذي ينص على الاقتصاد غير الرسمي والمحور الثاني الذي ينص على التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، وعليه نستنتج أن الاقتصاد غير الرسمي له تأثير على التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، إضافة إلى أن نتائج المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الأول الموضحة في الملحق رقم (02)، التي تشير إلى أن اتجاه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق، وكذلك نتائج المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني تشير إلى أن إجابات الأفراد تنتمي إلى درجة موافق، هذا يدل على الالتزام بممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الرسمية وهذا راجع لانتشارها وتوسعها، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الأولى التي تنص على " تسيطر أغلب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بشكل كبير بولاية إيليزي، ويزداد انتشارها وتوسعها سنويا مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الرسمية بذات الولاية "، حيث تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه مختلف الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية

من خلال نتائج الجدول رقم (2-16) والذي يتضح لنا بأن تصنيف معظم متغيرات الدراسة الأساسية حصل على درجة "موافق" وهذا ما يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة تؤكد على وجود مستوى عال ف مؤشر التنمية الاقتصادية وهذا راجع على توسع وانتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي، وهذا ما يثبت صحة فرضيتنا الثانية والتي تنص على "مستوى التنمية الاقتصادية يعرف ارتفاع كبير بولاية إيليزي بسبب انتشار الأنشطة غير الرسمية" صحيحة ومثبتة.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

تشير نتائج مصفوفة الارتباط بين متغير الاقتصاد غير الرسمي ومتغير التنمية الاقتصادية الموضحة سابقا في الجدول رقم (2-5) بأنه يوجد ارتباط موجب وجيد بينهما، بلغت قيمته 42% وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومعدلات التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي، أي كلما زادت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية زادت التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، وعليه يمكن القول بأن الفرضية الثالثة التي مفادها "توجد علاقة طردية موجبة بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومعدلات التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي أي كلما زادت الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية زادت التنمية الاقتصادية والعكس صحيح" صحيحة ومثبتة.

الفرع الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (2-18) والتي تخص قيم اختبار الفروق بين ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية ومتغير الجنس حيث تبين أنه لا توجد فروق في الالتزام بممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، أما نتائج الجدول (2-19) فقد أشارت إلى أنه لا توجد فروق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية حسب متغير السن، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة، نوع النشاط وعليه يمكن نفي الفرضية الرابعة التي مفادها "يوجد فروق في ممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي تختلف حسب (الجنس، السن، مستوى تعليمي، الحالة الاجتماعية، نوع النشاط) أفراد عينة الدراسة.

من خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية يمكن القول بأن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية يؤثر على التنمية الاقتصادية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل ثم عرض الدراسة التطبيقية، وتوزيع استمارة الاستبيان على أفراد عينة الدراسة من أجل جمع البيانات التي تخدم هدف الدراسة الحالية.

بعد عرض وتحليل وتفسير نتائج إجابات أفراد العينة قمنا باختبار فرضيات الدراسة وتوصلنا في الأخير أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية ، كما أنه تربطهما علاقة ارتباط جيدة وموجبة، إلا أن النتائج أوضحت بأن الاقتصاد غير الرسمي بولاية ايليزي لا يتأثر بكل من الجنس والسن والمستوى التعليمي الحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة ونوع النشاط.

الخاتمة

الخاتمة

من أجل تحقيق هدف هذه الدراسة والمتمثل في توضيح مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية، تم تقسيم الدراسة لفصلين رئيسيين، الفصل الأول خصص لعرض الإطار النظري، والذي تم فيه تقديم أساسيات حول الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية مع توضيح العلاقة بينهما كما حللت ونوقشت الدراسات السابقة التي تطرقت لمتغيرات هذه الدراسة، أما الفصل الثاني والخاص بالجانب التطبيقي الذي يعكس محاور الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية، فقد جمعت بيانات حوله من خلال توزيع استبيان على عينة من أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بولاية إيليزي.

استنادا إلى ما تم عرضه من تعاريف ومفاهيم وخصائص في الجانب النظري، وإضافة إلى تحليل وتفسير نتائج إجابات أفراد العينة تم اختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، يمكن توضيحها فيما يلي:

• نتائج الجانب النظري:

- الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة متشعبة الجوانب نظرا لتعدد واختلاف مسمياته وتعريفاته.
- يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة صعبة القياس نظرا لسريتها وخفائها.
- تزيد هذه الظاهرة من العمالة وتقلل من مؤشر البطالة.
- ينجم عن هذه الظاهرة عدة آثار إيجابية وسلبية على مختلف اقتصاديات الدول بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة.
- ضرورة توفر الموارد اللازمة من طرف جمعيات المجتمع المدني لتشجيع أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على تطوير واستمرار نشاطهم.

• نتائج الجانب التطبيقي:

- وجود علاقة ايجابية وقوية بين الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية بولاية إيليزي محل الدراسة.
- يوجد ارتباط جيد موجب بين الاقتصاد غير الرسمي والتنمية الاقتصادية بولاية إيليزي.
- يلتزم أفراد أصحاب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بممارسة النشاط الاقتصادي غير الرسمي بولاية إيليزي.
- يساهم أفراد ذوي أصحاب الأنشطة غير الرسمية بولاية إيليزي في تحقيق التنمية الاقتصادية بذات الولاية.
- أظهرت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف في الالتزام بممارسة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لدى الأفراد حسب متغير السن، الجنس، مكان ممارسة النشاط، نوع النشاط، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة.
- يوجد أثر بين الاقتصاد غير الرسمي وبين التنمية الاقتصادية بولاية إيليزي.

أفاق الدراسة:

- الاقتصاد الرسمي وعلاقته بالتنمية المستدامة
- المقاولاتية الاجتماعية كإطار تنظيمي للاقتصاد غير الرسمي
- أثر الاقتصاد غير الرسمي على التنمية الاجتماعية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

• الكتب العربية:

1. أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي، د. طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2021
2. سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبدة، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
3. سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية- دراسات ومفهوم شامل، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
4. صبري فارس الهبتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، د. طبعة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. طارق السيد، الاقتصاد والمجتمع والتنمية- دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي، د. طبعة، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2016.
6. هشام محمود الأقداحي، التنمية والتكامل الاقتصادي مشكلة التخلف وخصائصها، د. طبعة، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2018.
7. هشام محمود الأقداحي، مشكلات التنمية والتخطيط في المجتمعات الحديثة والمستحدثة، د. طبعة، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.
8. وسام درويش مصطفى، استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، د. طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2016.

• رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. أمينة رباعي، ظاهرة الاقتصاد الخفي وتأثيرها على الاقتصاد الوطني حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في نقود ومالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر، 2014-2015.
2. إيمان ببة، تحليل واقع الإصلاح والتغيير وأثرهما على أداء مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
3. حسين عبد المطلب الأسرج، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، مصر، 2010.

4. حورية بورعدة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، وهران، الجزائر، 2013-2014.

5. خالد عيادة نزال عليمات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية في التحرير الاقتصادي، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر، 2014-2015.

6. رشيدة حمودة، إشكالية اندماج المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي في الجزائر بين التحديات والحلول دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية غير الرسمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، إدارة أعمال والتنمية المستدامة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018-2019.

7. سليمة بوخيوط، الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق الباعة المتجولون بمدينة مسيلة نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علم الاجتماع، تنظيم وعمل، علوم اجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015.

8. محمد العباسي، برامج التنمية الاقتصادية وآثارها على الجنوب الكبير دراسة ولاية ايليزي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في اقتصاد التنمية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، الجزائر، 2019-2020.

● المجالات المعترف بها (المقالات المنشورة، المقالات المقبولة للنشر):

1. المأمون علي عبد المطلب جبر، الاقتصاد غير الرسمي في مصر(أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد13، جامعة الأزهر، مصر، 2015.

2. جيهان سيد محمد مصطفى، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2021.

3. حمزة كواديك، يوسف بودة، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر وإشكالية دمج أنشطته في قنوات الاقتصاد الرسمي – دراسة تحليلية-، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي، العدد03، تندوف، الجزائر، 2018.

4. دلال بن سميحة، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 36/37، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

5. رائد جواد كاظم الجناحي، الاقتصاد الخفي وآثاره الاقتصادية في العراق، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 39، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة واسط، الكوفة، العراق، 2021.

6. سامي بوصيدة، الإدارة المركزية للدراسات الاقتصادية، احتساب مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الوطني التونسي، ورقة بحثية، العدد 57، تونس، تونس، 12/2019.
7. عبد الحكيم بزاوية، ميمونة داودي، آثار وسلبات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 01، العدد 02، تيارت، غليزان، الجزائر، 2018.
8. عبد القادر بلعربي، دور القطاع الرسمي في مواجهة البطالة بالجزائر، مجلة القوات الدفاع الشعبي، تلمسان، الجزائر، 2009.
9. علي بودلال، القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، تلمسان، الجزائر، 2017.

• التظاهرات العلمية (المؤتمرات والمداخلات):

1. ألفرا وليد عبد الرحمن، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي الـSPSS، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، 2009.

• مواقع الانترنت:

1. [https:// www.geeksforgeeks.org](https://www.geeksforgeeks.org), 2023/12/03, 17:59h.
2. [http:// www.unescwa.org](http://www.unescwa.org), 2023/12/03, 17 :47h.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية:

1. C. Colin Williams and Sara Nadin, Entrepreneurship and the Informal Economy : AN Overview Journal of Developmental Entrepreneurship, Volume15, NO.04, World Scientific Publishing Company, Sheffield, United Kingdom of America, 2010.
2. Dan Andrews, Aida Caldera Sánchez, Asa Johansson, Towards a Better Understanding of The Informal Economy , OECD Economics Department Working , Papers No873, OECD, 2011.
3. Jacques Charmes, The Informal Economy Worldwide : Trends and Characteristics, Thr Journal of Applied Economic Research, No103, Published by : SAGE on Behalf of National Council of Applied Economic Research, 2012.

الملاحق

الملحق رقم (01)

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار-إيليزي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



استبيان

السلام عليكم

في إطار إعداد دراسة بحثية، تدرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: إدارة الأعمال، بعنوان: "مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية، دراسة عينة من أصحاب النشاط الاقتصادي غير الرسمي بولاية إيليزي"، نرجو منكم التعاون في ملء هذه الاستمارة التي تستعمل لأغراض البحث العلمي فقط. لذا نطلب وضع علامة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم بكل موضوعية. وشكرا مسبقا

بإشراف الدكتورة:
إيمان ببة

من إعداد الطلبة:
حورية بن عبد الحاكم و مروة بيقة

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية

- 1- الجنس: ☐ أنثى ☐ ذكر
 - 2- السن: ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ من 50 سنة فما أكثر
 - 3- المستوى التعليمي: ☐ ثانوي أو أقل ☐ تكميلي ☐ جامعي
 - 4- الحالة الاجتماعية: ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل
 - 5- عدد أفراد الأسرة: ☐ من 2 إلى 4 ☐ من 5 إلى 7 ☐ 8 إلى 10 ☐ أكثر من 10
 - 6- نوع النشاط: ☐ التجارة ☐ الصناعة ☐ خدمات ☐ السياحة ☐ الزراعة ☐ الصناعة التقليدية ☐ أخرى
- أذكرها.....

7- مكان ممارسة النشاط: داخل المنزل ☐ خارج المنزل ☐

الجزء الثاني: مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التنمية الاقتصادية

المحور الأول: الاقتصاد غير الرسمي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. يتوجه الفرد نحو النشاط غير الرسمي بسبب الظروف العائلية.					
2. عدم توفر وظيفة دائمة سبب في التوجه نحو النشاط غير الرسمي.					
3. ضعف المستوى التعليمي سبب في التوجه للنشاط غير الرسمي.					
4. يضمن النشاط غير الرسمي دخلا كافيا للعائلة.					
5. تعرقل الإجراءات الإدارية وصعوبة التمويل التوجه نحو إنشاء المشاريع بصفة قانونية.					
6. يعتبر المقر بالنسبة لممارسي النشاط غير الرسمي من أكبر المشاكل التي تواجههم أثناء أداء نشاطهم.					
7. تمنع كثرة اللوائح المتعلقة بقوانين العمل (عدد ساعات العمل والأجر) من الرغبة في النشاط الرسمي.					
8. سهلت مواقع التواصل الاجتماعي واستخدام التكنولوجيا في التوجه نحو النشاط غير الرسمي.					
9. يعتبر النشاط غير الرسمي مصدر الدخل المفضل للعائلة.					
10. يحقق النشاط غير الرسمي علاقات اجتماعية قوية.					
11. يساهم النشاط غير الرسمي في تحقيق طموحاتك المستقبلية.					
12. يزيد الطلب على منتجات و/أو خدمات النشاط غير الرسمي في العطل والمناسبات مقارنة بالأيام العادية.					
13. يحتاج النشاط غير الرسمي إلى تشارك وتعاون بين أفراد الأسرة.					
14. يعمل أصحاب الأنشطة غير الرسمية مع زبائن دائمين.					
15. تمتاز معظم منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بالجودة مقارنة بمنتجات وخدمات الأنشطة الرسمية.					
16. يتخوف أفراد المجتمع من استخدام منتجات والاستفادة من خدمات الأنشطة غير الرسمية					
17. يتعرض ممارسي الأنشطة غير الرسمية لملاحقات مستمرة من طرف الهيئات الرسمية (مديرية الضرائب، فرق قمع الغش، مديرية التجارة).					
18. ترغب في تحويل النشاط غير الرسمي إلى نشاط رسمي مستقبلا والتوسع والتطوير فيه.					
19. توجد منافسة بين نشاط غير الرسمي مع النشاطات الأخرى الرسمية وغير					

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية بولاية ايليزي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. ترتفع نسب البطالة بسبب كثرة العراقيل الإدارية والإجراءات المعقدة لإنشاء المشاريع الخاصة.					
2. تشجع طبيعة المنطقة والمواد الأولية المتوفرة فيها على التوجه نحو النشاط غير الرسمي.					
3. تشجع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التوجه نحو النشاط غير الرسمي.					
4. يؤثر دخل وأذواق سكان ولاية ايليزي في تشجيع النشاط غير الرسمي.					
5. يساهم الاقتصاد غير الرسمي في زيادة العمالة بولاية ايليزي.					
6. يزيد الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة غير الرسمية بشكل أكبر من الطلب على منتجات وخدمات الأنشطة الرسمية بولاية ايليزي.					
7. تخصص عوائد النشاط غير الرسمي في اقتناء مستلزمات العائلة وتسديد الفواتير المختلفة.					
8. يساهم النشاط غير الرسمي في التعريف بخصوصيات ولاية ايليزي.					
9. يساهم النشاط غير الرسمي في توظيف أفراد آخرين.					
10. يحقق النشاط غير الرسمي أرباح تساعد في توسيع النشاط مستقبلا.					
11. يختار الأفراد منتجات النشاط غير الرسمي بسبب انخفاض الأسعار.					

الملحق رقم(02): مصفوفة الارتباط

Corrélations

		الأول المحور	الثاني المحور
الأول المحور	Corrélation de Pearson	1	,426**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	75	75
	Bootstrap ^c	Biais	,005
		Erreur standard	,129
		95% Intervalle de confiance	
		Inférieur	,156
		Supérieur	,656
الثاني المحور	Corrélation de Pearson	,426**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	75	75
	Bootstrap ^c	Biais	,005
		Erreur standard	,129
		95% Intervalle de confiance	
		Inférieur	,156
		Supérieur	,656

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

c. Sauf avis contraire, les résultats du bootstrap sont basés sur 1000 échantillons de bootstrap

الملحق رقم (03): ألفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,774	29

Statistiques de total des éléments

	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression d'élément
غير النشاط نحو الفرد يتوجه العائلية الظروف بسبب الرسمي	103,1067	114,988	,183	,773
سبب دائمة وظيفة توفر عدم الرسمي غير النشاط نحو التوجه في	103,4533	109,521	,222	,772
التوجه في سبب التعليمي المستوى ضعف الرسمي غير للنشاط	104,6800	108,031	,258	,770
كافيا دخلا الرسمي غير النشاط يضمن للعائلة	104,1467	104,857	,383	,762
وصعوبة الإدارية الإجراءات تعرقل بصفة المشاريع إنشاء نحو التوجه التمويل قانونية	103,7200	108,394	,307	,767
غير النشاط لممارسي بالنسبة المقر يعتبر تواجههم التي المشاكل أكبر من الرسمي نشاطهم أداء أثناء	103,0667	113,306	,243	,770
بقوانين المتعلقة اللوائح كثرة تمنع من (والأجر العمل ساعات عدد) العمل الرسمي غير النشاط في الرغبة	103,9333	112,360	,107	,779
الإجتماعي التواصل مواقع سهلت نحو التوجه في التكنولوجيا واستخدام الرسمي غير النشاط	102,8533	110,316	,393	,765
الدخل مصدر الرسمي غير النشاط يعتبر للعائلة المفضل	104,7067	105,778	,404	,761
علاقات الرسمي غير النشاط يحقق قوية إجتماعية	103,2933	110,291	,219	,771

تحقيق في الرسمي غير النشاط يساهم المستقبلية طموحاتك	103,2933	108,534	,371	,764
خدمات أو/و منتجات على الطلب يزيد العطل في الرسمي غير النشاط العادية بالأيام مقارنة والمناسبات	103,0267	112,891	,173	,773
تشارك إلى الرسمي غير النشاط يحتاج الأسرة أفراد بين وتعاون	103,4933	109,253	,237	,771
مع الرسمية غير الأنشطة أصحاب يعمل دائمين زبائن	104,0000	106,676	,337	,765
الأنشطة وخدمات منتجات معظم تمتاز بمنتجات مقارنة بالجودة الرسمية غير الرسمية الأنشطة وخدمات	103,3733	109,183	,303	,767
استخدام من المجتمع أفراد يتخوف الأنشطة خدمات من والاستفادة منتجات الرسمية غير	104,2667	106,604	,325	,766
الرسمية غير الأنشطة ممارسي يتعرض الهيئات طرف من مستمرة لملاحظات قمع فرق الضرائب، مديرية (الرسمية (التجارة مديرية الغش،	104,4800	111,794	,109	,780
الرسمي غير النشاط تحويل في ترغب والتوسع مستقبلا رسمي نشاط إلى فيه والتطوير	102,9067	110,086	,303	,767
العراقيل كثرة بسبب البطالة نسب ترتفع لإنشاء المعقدة والإجراءات الإدارية الخاصة المشاريع	102,7867	114,305	,188	,772
الأولية والمواد المنطقة طبيعة تشجع النشاط نحو التوجه على فيها المتوفرة الرسمي غير	103,4933	104,902	,493	,757
غير والمنظمات الجمعيات تشجع غير النشاط نحو التوجه الحكومية الرسمي	104,1467	105,721	,349	,764
في ايليزي ولاية سكان وأذواق دخل يؤثر الرسمي غير النشاط تشجيع	103,4533	108,116	,403	,762
زيادة في الرسمي غير الاقتصاد يساهم ايليزي بولاية العمالة	103,6400	110,882	,265	,769
وخدمات منتجات على الطلب يزيد من أكبر بشكل الرسمية غير الأنشطة الأنشطة وخدمات منتجات على الطلب ايليزي بولاية الرسمية	103,5067	107,875	,441	,761

في الرسمي غير النشاط عوائد تخصص الفواتير وتسديد العائلة مستلزمات اقتناء المختلفة	103,4000	109,432	,327	,766
التعريف في الرسمي غير النشاط يساهم إليزي ولاية بخصوصيات	103,6400	108,828	,303	,767
توظيف في الرسمي غير النشاط يساهم آخرين أفراد	103,5333	110,009	,274	,768
تساعد أرباح الرسمي غير النشاط يحقق مستقبلا النشاط توسيع في	103,0267	110,134	,363	,765
غير النشاط منتجات الأفراد يختار الأسعار انخفاض بسبب الرسمي	103,0400	113,958	,271	,771

الملحق رقم (04): اختبار طبيعة التوزيع

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

المحور الأول		
N		75
Paramètres normaux ^{a,b}	Moyenne	3,6111
	Ecart type	,41704
Différences les plus extrêmes	Absolu	,103
	Positif	,098
	Négatif	-,103
Statistiques de test		,103
Sig. asymptotique (bilatérale) ^c		,048
Sig. Monte Carlo (bilatérale) ^d	Sig.	,049
	95% Intervalle de confiance	
	Borne inférieure	,045
	Borne supérieure	,053

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

d. Méthode de Lilliefors basée sur 10000 échantillons de Monte Carlo avec valeur de départ 221623949.

الملحق رقم (05): اختبار الفروق حسب الجنس Test de mann-whitney

Tests statistiques^a

الأول المحور	
U de Mann-Whitney	165,000
W de Wilcoxon	180,000
Z	-,213
Sig. asymptotique (bilatérale)	,832
Sig. exacte [2*(sig. unilatérale)]	,845 ^b
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	Sig. ,847 ^c
95% Intervalle de confiance	Borne inférieure ,840
	Borne supérieure ,854
Sig. Monte Carlo (unilatéral)	Sig. ,420 ^c
95% Intervalle de confiance	Borne inférieure ,410
	Borne supérieure ,429

a. Variable de regroupement : الجنس

b. Non corrigé pour les ex aequo.

c. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 303130861.

الملحق رقم (06): اختبار الفروق حسب مكان ممارسة النشاط Test de mann-whitney

Tests statistiques^a

الأول المحور	
U de Mann-Whitney	219,500
W de Wilcoxon	274,500
Z	-1,647
Sig. asymptotique (bilatérale)	,100
Sig. Monte Carlo (bilatérale)	Sig. ,101 ^b
95% Intervalle de confiance	Borne inférieure ,095
	Borne supérieure ,107
Sig. Monte Carlo (unilatéral)	Sig. ,053 ^b
95% Intervalle de confiance	Borne inférieure ,048
	Borne supérieure ,057

a. Variable de regroupement : النشاط ممارسة مكان

b. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 92208573.

الملحق رقم (07): اختبار الفروق حسب السن Test de mann-whitney

Tests statistiques^{a,b}

		الأول المحور
H de Kruskal-Wallis		3,549
Df		3
Sig. Asymptotique		,314
Sig. Monte Carlo	Sig.	,312 ^c
	95% Intervalle de confiance	
	Borne inférieure	,303
	Borne supérieure	,321

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : السن

c. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 1335104164.

الملحق رقم (08): اختبار الفروق حسب المستوى التعليمي Test de mann-whitney

Tests statistiques^{a,b}

		الأول المحور
H de Kruskal-Wallis		3,101
df		2
Sig. asymptotique		,212
Sig. Monte Carlo	Sig.	,211 ^c
	95% Intervalle de confiance	
	Borne inférieure	,203
	Borne supérieure	,219

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : التعليمي المستوى

c. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 329836257.

الملحق رقم (09): اختبار الفروق حسب عدد أفراد الأسرة Test de mann-whitney

Tests statistiques^{a,b}

		الأول المحور
H de Kruskal-Wallis		4,587
Df		3
Sig. Asymptotique		,205
Sig. Monte Carlo	Sig.	,213 ^c
	95% Intervalle de confiance	
	Borne inférieure	,204
	Borne supérieure	,221

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : الأسرة أفراد عدد

c. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 1535910591.

الملحق رقم (10): حسب نوع النشاط Test de mann-whitney

Tests statistiques^{a,b}

		الأول المحور
H de Kruskal-Wallis		5,732
Df		5
Sig. Asymptotique		,333
Sig. Monte Carlo	Sig.	,342 ^c
	95% Intervalle de confiance	
	Borne inférieure	,333
	Borne supérieure	,351

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement : النشاط نوع

c. Basé sur 10000 tables échantillonnées avec valeur de départ 1993510611.